أثر محددات الإفصاح الإلكتروني على تحسين جودة التقارير المالية بالبنوك التجارية الكويتية

إعـــــداد

الباحث/ ناصر محمد سليمان الغانم

إشـــراف

أ.د/ شريف محمد على
نائب رئيس الجامعة لشؤن التعليم والطلاب
كلية التجارة – جامعة مدينة السادات

أ.م.د/ محمد موسى شحاته
أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد
كلية التجارة – جامعة مدينة السادات

المستخلص

هدف البحث تحديد اثر الإفصاح الإلزامي والاختياري في ضوء متطلبات معايير IFRS على تحسين جودة التقارير المالية. وتوصلت نتائج البحث تم اختبار الفرض من خلال معامل ارتباط بيرسون واستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط، تم اثبات وجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين دور تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في تحسين جودة الإفصاح في البنوك التجارية الكويتية والأثار المترتبة على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٦٢٨) بمستوى معنوية اقل من (٠,٠١). تم اختبار الفرض من خلال معامل ارتباط بيرسون واستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط، تم قبول الفرض الإحصائي بوجود تاثير ايجابيي ذات دلالةإحصائية بين دور تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في تحسين جودة الإفصاح في البنوك التجارية الكويتية على دور معايير IFRS في تحسين الخصائص النوعية لجودة التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة، حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٧٨٨) بمستوى معنوية اقل من (٠,٠١). تم استخدام معامل الارتباط وتم اثبات وجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين الأثار المترتبة على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في البنوك التجارية الكويتية. و دور معايير IFRS في تحسين الخصائص النوعية لجودة التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٦٩٧) بمستوى معنوية اقل من (٠,٠١).

الكلمات الدالة: محددات الإفصاح الإلكتروني ـ جودة التقارير المالية- البنوك التجارية الكويتية.

Abstract

The aim of the research is to determine the impact of mandatory and optional disclosure in light of the requirements of IFRS standards on improving the quality of financial reports. The results of the research found that the hypothesis was tested through the Pearson correlation coefficient and the use of the simple linear regression analysis method. It was proven that there is a statistically significant relationship between the role of the application of International Financial Reporting Standards (IFRS) in improving the quality of disclosure in Kuwaiti commercial banks and the effects of the application of reporting standards International Finance (IFRS) in the Kuwaiti commercial banks under study, where the correlation coefficient was (0.628) with a significant level less than (0.01). The hypothesis was tested through the Pearson correlation coefficient and using the simple linear regression analysis method. The statistical hypothesis was accepted with a positive and statistically significant effect between the role of the application of International Financial Reporting Standards (IFRS) in improving the quality of disclosure in Kuwaiti commercial banks on the role of IFRS standards in improving qualitative characteristics. The quality of the financial reports in the Kuwaiti commercial banks under study, where the correlation coefficient (0.788) with a significant level less than (0.01). The correlation coefficient was used and it was proven that there is a statistically significant relationship between the effects of applying the International Financial Reporting Standards (IFRS) in Kuwaiti commercial banks. And the role of IFRS standards in improving the qualitative characteristics of the quality of financial reports in the Kuwaiti commercial banks under study, where the correlation coefficient reached (0.697) with a significant level less than (0.01).

Keywords: determinants of electronic disclosure - quality of financial reports - Kuwaiti commercial banks.

أولًا:الإطار العام للبحث.

١-المقدمة:

ازداد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع الشفافية والافصاح، لأن العديد من الجهات ذات المصلحة تعتمد بشكل كبير في قراراتها على ما تنشره الشركات من معلومات حيث لا تملك هذه الفئات سلطة الحصول على ما تحتاجه من معلومات بشكل مباشر من مجالس إدارات الشركات، ومما لا شك فيه أن القصور في متطلبات الشفافية والافصاح يجعل البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة، الأمر الذي ينعكس على القرارات المتخذة من جانب المستثمرين المهتمين بهذه البيانات والمعلومات من ناحية، ومن ناحية أخرى يؤدي إلى إفلاس الشركات وانهيار الأسواق المالية (**ماجد، ٢٠١٧**).

وفي سياق ما شهده العالم في العقود الأخيرة من تطورات سريعة شملت معظم المجالات البيئية التي يعمل بها النظام المحاسبي كظهور التكتلات الاقتصادية التي سهلت عملية تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وتنقل الأفراد وبالتالي كان لابد للمحاسبة أن تتطور وتلبي الاحتياجات الجديدة للمستخدمين، فظهرت العديد من المنظمات والهيئات المهنية المحاسبية الدولية، والإقليمية لتنظيم المهنة وتوحيد معاييرها (IFRs) باعتبار هذه المعايير ضوابط لانتاج معلومات شفافية وكاملة تعكس بوضوح الوضع الاقتصادي الحقيقي للشركات بهدف حماية أصحاب المصالح من ناحية وإعلام الأسواق المالية من ناحية أخرى(**الميهي، ٢٠١٥**).

وتوافقاً مع ما شهده المجتمع الدولي في الآونة الأخيرة للعديد من التطورات لاسيما في ظل عولمة الاقتصاد، نمو وتحرير حركة التجارة الدولية وتعاظم قوة الشركات متعددة الجنسية مما أدى إلى تزايد الحاجة إلى لغة استثمار موحدة، واستجابة لذلك سعت الهيئات التنظيمية والمهنية نحو تطوير المعايير المحاسبية الدولية والعمل على إصدار معايير جديدة تواكب المستجدات في الأسواق المالية العالمية، وكان نتاج ذلك قيام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية، وأصبحت تلك المعايير بمثابة لغة محاسبية دولية تعمل على انتاج تقارير محاسبية موحدة على مستوى العالم والتي تقوم بدورها في تحسين جودة الخدمة المحاسبية وإزالة الحواجز بين مختلف دول العالم، وذلك بفضل ما تحتويه المعايير من قواعد ومبادئ وبدائل لمختلف المعالجات المحاسبية وما تتضمنه من إرشادات وتفسيرات وأيضا ما تقتضيه من متطلبات وتطبيقات عملية (**عطية، ٢٠١٧**).

٢- الدراسات السابقة

١/٢ - دراسات تناولت معايير التقارير المالية الدولية IFRS:

دراسة: (Eng, et al (2014)، هدفت الدراسة تحديد ما إذا كانت القيمة المحاسبية المقرر عنها بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) من قبل الشركات المدرجة في سوق المال بالولايات المتحدة قابلة للمقارنة مع تلك التي ذكرت في إطار مبادئ المحاسبة المقبولة عموما في الولايات المتحدة (GAAP). وتوصلت الدراسة إلى أنه تم التوصل إليها أدلة تدعم سياسة هيئة سوق المال الأمريكية في السماح للشركات الأجنبية المدرجة في الولايات المتحدة باستخدام المعايير الدولية للتقرير المالي دون المواءمة مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما في الولايات المتحدة.

دراسة: (Al- Mannai, Hindi 2015)، هدفت الدراسة إلى مدى اعتماد معايير التقارير المالية الدولية من قبل ٤٤ شركة مدرجة في بورصة قطر. ووصلت الدراسة إلى أن هناك تحديات أربعة رئيسية تواجه عملية تبني الـ IFRS في قطر هي مستوى التعليم والمهارات المهنية للقائمين على اعداد التقارير المالية، واشتراط الدعم الخارجي (مثل اشراك مراقبي الحسابات والمستشارين المهنيين الخارجيين) وزيادة حوكمة التي قد تؤدي لمحاولة التلاعب.

دراسة: (Rutledge, et al., 2015) ، هدفت الدراسة إلى جودة التقارير المالية في دول شرق آسيا تحديدا جمهورية الصين الشعبية لاسيما وأن شركات المساهمة المسجلة في بورصة الصين ملزمة بإعداد تقاريرها المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المحلية. ووتوصلت الدراسة دلائل تشير إلى تحسن القيمة الملاءمة للمعلومات المحاسبية في ظل تطبيق مبادئ المحاسبة المحلية مقارنة بتطبيق (IFRS).

دراسة: Lawrence, et al., 2013، هدفت الدراسة إلى بيان أثر الالتزام بتطبيق (IFRS) على التحفظ المحاسبي. ووتوصلت الدراسة إلى أدلة تشير إلى انخفاض ممارسات التحفظ المحاسبي على مدار السنوات نتيجة الالتزام بتطبيق (IFRS).

٢/٢ - دراسات تناولت متطلبات الإفصاح في ضوء معايير التقارير المالية IFRS:

دراسة: (Mahdi et al., 2018) ، هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير جودة التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة طهران على عوائد الأسهم، ووتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية قوية بين جودة أرباح الشركات وعائدات أسهمها.

دراسة، (Amelia et al., 2017)، هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير خصائص المؤسسة البرتغالية على ممارسات الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين خصائص المؤسسات البرتغالية والإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية وغير المالية، وأن خصائص المؤسسات تؤثر على أشكال مراجعة الحسابات، ومن ثم فإن المراجعة لها تأثير إيجابي غير مباشر على الإفصاح الاختياري، وعلى عكس التوقعات فإن هيكل مجلس الإدارة لا يؤثر على الإفصاح الاختياري.

دراسة: (Jeffrey et al., 2017)، هدفت الدراسة إلى بيان أهمية الإفصاح المالي، ودوره في توفير معلومات دقيقة وملائمة لصانعي القرارات وخاصة المستثمرين، وضرورة إعداد التقارير المالية الفعالة التي تساهم في كفاءة الأسواق المالية وتوفير الشفافية. توصلت الدراسة إلى أن أحد الإفصاحات المطلوبة هو مؤشرة ربحية السهم وهذه نسبة مهمة ولكنها ليست الوحيدة، حيث أن هناك نسب أخرى تتمثل ي نسب السيولة، والربحية، ونسب السوق، ونسب النشاط والملاءة المالية.

دراسة: (Silvia et al., 2017)، هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية والاقتصادية وإدارة الأرباح. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها عدم وجود علاقة بين الإفصاح الاختياري وإدارة الأرباح، وبالرغم من أن هذه النتيجة تتعارض مع بعض الافتراضات النظرية، ولكن هناك تفسيرات لذلك، أولهما أنه لا يوجد توافق بين مقاييس الإفصاح الاختياري ذات جودة عالية لأن معظم مساهميها يتمتعون بمزايا خاصة من الرقابة.

دراسة: (Valerio et al., 2017)، هدفت الدراسة إلى تحديد وتحليل العوامل التي تؤثر على الإفصاح الاختياري على المنهج الاستقرائي النظري. وقد توصلت الدراسة إلى إطار مقترح يتضمن مجموعة من المتغيرات التي تؤثر على جودة التقارير المالية، وتتمثل في الإفصاح الاختياري عن حجم الشركة، والحوكمة، ونظم المعلومات والتدقيق الداخلي والخارجي، ولجنة المراجعة، واللوائح المحاسبية، وإدارة الأرباح.

دراسة: (Zabihollah& LingTuo, 2017)، هدفت الدراسة إلى اختيار العلاقة بين الإفصاح الاختياري عن المعلومات غير المالية وأداء الشركات في مجال الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمية. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ار تباط بين الإفصاح غير المالي وأداء الاستدامة، وأن محتوى المعلومات والدوافع الإدارية تلعب دور هاما في تقييم الإفصاح غير المالي.

دراسة: (Davide, 2016)، هدفت الدراسة إلى تقييم مستوى الإفصاح الاختياري، واختبار العلاقة بين جودة الإفصاح الاختياري والقيمة السوقية للشركات في البورصة الإيطالية. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية قوية بين مستوى الإفصاح الاختياري والقيمة السوقية لأسهم الشركات الإيطالية.

٣-مشكلة الدراسة:

أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى أن القصور في التقارير المالية وعدم قدرتها على توفير الاحتياجات الأساسية للمستثمرين كان أحد أسباب الانهيارات المالية عام ٢٠٠٨، وبالتالي قد تزايدت الحاجة إلى الإفصاح الاختياري نتيجة الأزمات التي مر بها العالم والانهيارات التي تعرضت لها بعض الشركات العالمية العملاقة، حيث أصبحت المعلومات تمارس دوراً حاسماً في التأثير على قرارات المتعاملين في السوق، وتفترض نظريات كفاءة سوق الأوراق المالية أن جميع المقومات عن السوق والشركات المسجلة متاحة بشكل عام، وأن المتعاملين في السوق لديهم حرية الوصول إلى هذه المعلومات عن السوق والشركات المسجلة متاحة بشكل عام، وأن المتعاملين في السوق لديهم حرية الوصول إلى هذه المعلومات دون تكلفة أو بتكلفة زهيدة إذ تعد التقارير المالية المنشورة مصدرا هاما للمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات **(Mandy Cheng, 2014)**.

وقد اتجهت العديد من الدول – المتقدمة والنامية على حد السواء- في السنوات الأخيرة إلى الالتزام بتطبيق (IFRS) اقتناعا منها بأن ما ينتج عنها من تقارير مالية وما تحتويه من معلومات محاسبية تتميز بالجودة، لاسيما في ظل نتائج العديد من الدراسات والتي أشارت إلى أن الالتزم بتطبيق (IFRS) يسهم في توفير معلومات محاسبية أكثر ملاءمة وشفافية، وتقارير مالية قابلة للمقارنة.

ومن ثم يمكن بلورة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

١/٣- إلى أي مدى تلتزم البنوك التجارية الكويتية بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS؟

٢/٣- ما هو مستوى الإفصاح الاختياري والالتزامي بالتقارير المالية للبنوك التجارية الكويتية؟

٣/٣- ما هي متطلبات الإفصاح المحاسبي في ضوء معايير التقارير المالية الدولية IFRS؟

٤/٣- هل يؤثر الإفصاح الإلزامي والإختياري في ضوء متطلبات معايير IFRS على تحسن جودة التقارير المالية؟

٤-أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسى للدراسة فى تحديد دور تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في دعم ضوابط الإفصاح الإلزامي والاختياري لتحسين جودة التقارير المالية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية:

١/٤- الكشف عن مدى التزام البنوك التجارية الكويتية بالمعايير الدولية لأعداد التقارير المالية IFRS.

٢/٤- تحديد مستوى الافصاح الاختياري والإلزامي في التقارير المالية بالبنوك التجارية الكويتية.

٣/٤- التعرف على متطلبات الإفصاح المحاسبي في ضوء معايير التقارير المالية الدولية IFRS.

٤/٤- تحديد اثر الإفصاح الإلزامي والاختياري في ضوء متطلبات معايير IFRS على تحسين جودة التقارير المالية.

٥-أهمية الدراسة:

تستقى هذه الدراسة أهميتها من خلال كونها من أوائل الدراسات العربية التي تسعى إلى تقديم دليلا تطبيقا وعمليا من بيئة الأعمال الكويتية على أهمية تطبيق البنوك لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية IFRS وذلك لأغراض دعم ضوابط الإفصاح الإلزامي والاختياري في البنوك التجارية الكويتية.

و تستمد الدراسة أهميتها من مجموعة المساهمات التالية:

٥/١- تحسين جودة ممارسة الإفصاح من خلال صياغة مؤشر الإفصاح يتضمن معلومات الإفصاح الإجبارى والإختيارى مما يؤدى إلى زيادة كفاءة البنوك التجارية الكويتية .

٥/٢- توجيه اهتمام إدارة البنوك التجارية الكويتية إلى أثر اختلاف نسبة الإفصاح وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية.

٥/٣- إجراء الدراسة التطبيقية على قطاع البنوك التجارية الكويتية الذى يعتبر أحد المقومات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

٦-فروض الدراسة:

في ضوء مشكلة وأهداف الدراسة يمكن صياغة الفروض التالية:

الفرض الأول: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين دور تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في تحسين جودة الإفصاح في البنوك التجارية الكويتية والأثار المترتبة على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة.

الفرض الثانى: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين دور تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في تحسين جودة الإفصاح في البنوك التجارية الكويتية و دور معايير IFRS في تحسين الخصائص النوعية لجودة التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة.

الفرض الثالث: يوجد تاثير دال احصائيا بين الأثار المترتبة على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في البنوك التجارية الكويتية. على دور معايير IFRS في تحسين الخصائص النوعية لجودة التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة

الفرض الرابع: يوجد تباين بين البنوك التجارية محل التطبيق من حيث دور تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في تحسين جودة الإفصاح في البنوك التجارية الكويتية.

٧-حدود الدراسة:

٧/١-الحدود المكانية: تقتصر الدراسة التطبيقية على البنوك التجارية الكويتية

٧/٢- الحدود الموضوعية: تناول الباحث تطبيق معايير التقارير المالية في دعم الإفصاح الإلزامي والاختياري ولم يتطرق إلى الإفصاح السردي والإلكتروني.

وذلك من خلال التطرق إلى معياري التقارير المالية IFRS1 ، IFRS9، IFRS71 .

٨- منهج الدراسة:

لأغراض تحقيق الأهداف التي تسعى إليها الدراسة والاجابة على تساؤلات مشكلته البحثية اعتمد الباحث على المنهجية التالية لتنظيم أعمال البحث حيث بدء الباحث بمراجعة وتحليل أدبيات التراث الفكري المحاسبي المتعلقة بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS والإفصاح الإلزامي والاختياري وسوف يقوم الباحث بإجراء الدراسة التطبيقية واختبار فروض البحث من خلال التطبيق على البنوك التجارية الكويتية.

ثانيًا: الإطار النظري للبحث

أ-مفهوم وأهداف معايير التقارير المالية الدولية وعوامل الالتزام بها:

١-مفهوم معايير التقارير المالية الدولية IFRS:

هي قواعد تهدف إلى تحديد أســس الطريقة الســليمة لتحديد وقياس وعرض القوائم المالية وتأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي للمنشــأة، ويمن تعريف المعايير بأنها نماذج وإرشــادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية للمحاسبة والتدقيق ومراجعة الحسابات**(موسى، ٢٠١٦)**.

وفي تعريف آخر هي عبارة عن المعايير والتفسيرات المحاسبية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتهدف هذه المعايير إلى توفير معلومات ذات جودة عالية وتمتع بالشفافية وقابلية للمقارنة في البيانات المالية والتقارير المالية الأخرى لمساعدة المستثمرين والمشاركين الآخرين في أسواق المال العالمية والمستخدمين الآخرين للمعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية **(المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية، ٢٠١١)**.

أنه يمكن النظر إلى المعايير الدولية للتقرير المالي (IFRS) من خلال عدة نقاط **(بسيوني، ٢٠١٣)**:

IFRS هي مظهر من مظاهر العولمة (عولمة التقرير المالي) تهدف إلى تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المقمة لمختلف فئات المستخدمين، وذلك من خلال تقديم معلومات ملائمة، وقابلة للفهم، وذات موثوقية عالية بالإضافة إلى أنها تساهم في جعل البيانات المحاسبية للمنظمة قابلة للمقارنة مع بيانات المنظمات الأخرى لفترات زمنية متعددة.

تعتبر المعايير الدولية للتقرير المالي تطورا وامتدادا طبيعيا لمضمون محتوى ما صدر ومازال يصدر من مجلس معايير المحاسبة المالية ، ولجنة تفسير المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

تعرف معايير التقارير المالية الدولية بأنها عبارة عن مجموعة من المعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، بهدف تطوير حزمة من المعايير المحاسبية الدولية، تكون عالية الجودة ومفهومة وقابلة للتطبيق ومقبولة دوليا بناء على مبادئ واضحة ومحددة وتهدف إلى زيادة مستوى الشفافية والقابلية للمقارنة بين الشركات على المستوى الدولي، بغرض توفير معلومات محاسبية شاملة ودقيقة وتقدم في الوقت المناسب يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

أن تبني معايير التقارير المالية الدولية أصبح يلقي تأييداً كبيرا ودعما من عدد كبير من المنظمات الدولية العالمية المؤثرة في الاقتصاد العالمي مثل البنك الدولي WB وصندوق النقد الدولي IMF ومجموعة دول العشرين الكبار C20، خاصة بعد أن أعلنت مؤسسة مجلس معايير التقارير المالية الدولية في نهاية عام ٢٠١٢ سياسة متشددة في بتني تلك المعايير تقوم على أساس أنه لا يوجد سوى مسار واحد رئيسي للتعامل مع تلك المعايير وهو التبني الكامل لها (**عرفة ، ٢٠١٩**) .

٢- أهداف ومعايير التقارير المالية الدولية:

تعتبر معايير التقرير المالي الدولية معايير عالية الجودة تقوم على أساس المبادئ، حيث تعكس أفضل الممارسات حول العالم، وبالتالي يفترض أن تحسن من قابلية التقارير المالية للمقارنة حيث تنخفض الاختلافات بين الممارسات المحاسبية مما يساعد المستثمرين والمحللين في تفسير التقارير المالية، وبالتالي تدعم انتقال رأس المال بين الدول المختلفة **(منصور، ٢٠١٧)**. ويفترض أن ينتج عن المعاير الدولية وإرشاداتها العامة غير التفصيلية تقارير مالية ذات قابلية أعلى للقراءة، حيث تختلف المعايير الدولية عن تلك المعايير التي تقوم على أساس القواعد كما هو الحال بمعايير المحاسبة الأمريكية، حيث تضع تفسيرات وإرشادات تفصيلية قد تؤدي إلى تلاعبات إدارية، بالإضافة لإمكانية وجود إستثناءات تتعلق بالمعالجات ونطاق تطبيقها **(Cheung, 2014)**.

وهناك عدد من النظريات التي سعت لوضع تفسير ودوافع لتبني الـ IFRS، ومن أهم تلك النظريات نظرية الوكالة حيث تزيد تلك المعايير من الإفصاح للحد من عدم تماثل المعلومات والحد من تكاليف الوكالة، أما نظرية الإشارة فقد أرجعت تبني المعايير الدولية إلى أنه يعطي إشارة لأصحاب المصالح بأن الشركة

تفصح عن معلومات أكثر تساعدهم على إتخاذ القرار، وقد أرجعت نظرية التكاليف السياسية دافع التبني إلى الحد من التكاليف السياسية الناتجة عن التركيز والاهمام الحكومي من خلال زيادة الإفصاح بالتقارير المالية، كما أرجعت نظرية الحاجة لرأس المال تبني المعايير المالية للمقارنة، وقد تباينت المداخل على مستوى الدول المختلفة للتعامل مع معايير التقرير المالي الدولية فبعض الدول فضلت التقارب بين المعايير الدولية ومعاييرها القومية، في حين فضلت دول أخرى التبني الكامل (إما إجباريا بوجود إلزام قانوني بتطبيق الشركات المقيدة بالبورصة للمعايير الدولية، أو إختيارياً بأن ينص التشريع على السماح للشركات المقيدة بتطبيق تلك المعايير) **(منصور، ٢٠١٧)**.

٣- العوامل المؤثرة في تبني معايير التقارير المالية الدوليةIFRS :

هناك بعض العوامل المؤثرة في الرغبة الدولية في تبني معايير التقارير المالية الدولية وأهمها:

١/٣- البنية الأساسية المحاسبية: (الجرف، ٢٠١٠)

وتتكون البنية الأساسية المحاسبية من المكونات الآتية:

وجود كيانات قوية ذات مصلحة في تنظيم المعايير كهيئات تداول الأوراق المالية والبنوك وغيرها.

وجود تنظيم متكامل ومستقل لتطوير وصناعة المعاير يتضمن بصفة أساسية مجلس مستقل لاتخاذ القرار، مجلس استشاري متخصص لتقديم المشورة والدعم، ومركز للبحوث والدراسات المحاسبية لتطوير المعايير، مجلس لإصدار التفسيرات التطبيقية اللازمة.

وجود ممارسة مهنية قوية ومتمثلة في المحاسبين ومكاتب المحاسبة.

وجود موارد مالية وبشرية كافية.

٢/٣- ظهور الشركات المتعددة الجنسيات:

عادة ما تتطلب الأنظمة المحلية التي تتواجد فيها الشركات متعددة الجنسيات القيام بإعداد قوائمها وفقا للمبادئ المحاسبية والضوابط الصادرة عنها على أن تقوم بإعادة إعداد قوائمها المالية الموحدة في الدولة الأم لأغراض اتخاذ القرارات الداخلية، ومن هنا تصبح تكلفة إنتاج معلومة محاسبية مرتفعة.

علاوة على ذلك فإن مكاتب المراجعة الكبرى تلزم المعنين بمراجعة حسابات الشركة الأم بدفع أتعاب مراجعة عالية، وتصبح تكلفة إعداد قوائم مالية موحدة ومراجعتها عبئا كبيرا على تلك الشركات، ومن هنا أصبح هناك ضغط من جانب الشركات الكبرى ومكاتب المراجعة الكبرى على هيئات صنع القرار الدولي لتبني مجموعة واحدة من معايير محاسبية.

ويرى الباحث أن ظهور الشركات متعددة الجنسيات قد كثف الجهود لإصدار معايير التقارير المالية الدولية من أجل معالجة المشكلات المحاسبية التي صاحبت قيام هذه الشركات وأبرزها كيفية إعداد البيانات المالية الموحدة.

٣/٣- التداول في الأسواق العالمية:

تظهر الحاجة المتزايدة إلى رأس المال في الشركات لتمكينها من تنفيذ أنشطتها الاقتصادية المختلفة وحاجة الممولين والمستثمرين إلى المعلومات المالية عن تلك الشركات، وبالتالي الحاجة إلى تطبيق معايير محاسبية موحدة قابلة للفهم من المستثمرين والمقرضين.

وبذلك فإن غياب التنسيق بين الدول فإن كل شركة سوف تكون مطالبة بإعداد مجموعتين من القوائم المالية الأولى وفقا لمعايير دولة المنشأة والثانية وفقا المعاير الدولة المضيفة، وإذا تصورنا تداخل العلاقات الدولية على هذا النحو فإن صعوبة الإلزام بقواعد التداول في الدول المتعددة سوف يحول دون قيد وتداول الأوراق المالية للشركات المحلية والوطنية في الخارج.

ولهذا السبب فإن التنسيق الدولي بين الدول المختلفة بدأ على مستويات، الأول المستوى الثنائي والإقليمي، الذي يأخذ شكل اتفاقيات لتسهيل عملية التداول البيئي بين الدول المتفقة، والثاني على المستوى العالمي والدولي في إطار المنظمات الدولية العالمية.

٤/٣ - الاستثمار في الأسواق العالمية: (بن عمر، ٢٠١٢)

تظهر المشكلة التي ترافق عمليات الاستثمار الأجنبية في صعوبة قراءة وفهم القوائم المالية المعدة وفقا للمعايير المحاسبية للدول المستثمر فيها، ومع القيود المفروضة على قدرات المستثمر الأجنبي في فهم الأمور المحاسبية أصبح يلجأ إلى المحللين الماليين والمؤسسات الاستثمارية، وبالتالي زيادة تكلفة الاستثمار، ولهذا بدأت الدول المستثمر فيها تبحث عن أبسطة الفوائد التي تخفض هذه التكلفة، ومنها تبني معايير التقارير المالية الدولية.

إما بصورة مطلقة أو بصورة متوافقة تجعل الاختلافات ضئيلة جدا عند إعداد القوائم المالية مع الإفصاح عن هذه الاختلافات في القوائم المالية.

٤- العوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار عن تطبيق معايير التقارير الماليةIFRS :

١/٤- عوامل تطبيق معايير التقاير المالية الدولية IFRS:

لقد أفادت دراسة الباحث بأن تطبيق معايير التقارير المالية (IFRS)، تحتاج لأخذ مجموعة من العوامل بعين الاعتبار، وذلك للأسباب التالية:

- أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لم تختبر بما فيه الكفاية، ولم تنل القدر اللازم في البحوث الأكاديمية.
- تبرز المعوقات الفنية في تطبيق معايير التقارير المالية الدولية القائمة على مبدأ القيمة العادلة في الدول النامية، حيث أنه لا يوجد فيها سوق نشطة.
- من الصعوبة بمكان تنفيذ قواعد وإرشادات معايير التقارير المالية الدولية في الدول النامية ما لم يتم تكييفها بالصورة المطالبة.
- هناك تأثير للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية عند التطبيق فلابد من أخذ ذلك بعني الاعتبار لاحداث كفاءة في تحسين جودة المعلومات المالية الناتجة.
- موائمة وتكييف التطبيق على المستوى الدولي من شأنه أن يقلل من المنافسة بين الأنظمة.
- على المدى البعيد، قد يصبح مجلس معايير المحاسبة الدولية طرفا في السياسة الدولية، أو ممثلا في الهيئات السياسية الدولية، ومن ثم يتحول إلى جهة مسيسة تخضع لسيطرة وتأثير الدول المتقدمة على غرار ما حدث في هيئة الأمم المتحدة.

٢/٤- منافع ومعوقات تطبيق الـ IFRS:

تناولت كثيرا من الدراسات السابقة المنافع المترتبة على تطبيق IFRSK، وقد خلصت إلى أن تطبيق (IFRS) تؤدي إلى منافع متنوعة سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وكذلك على المستوى الجزئي أو على المستوى الكلي، من أهم هذه المنافع ما يلي:

- زيادة جودة المعلومات المحاسبية من خلال تحسين جودة الإفصاح المحاسبي، وتوحيد المفاهيم ومعايير القياس والإفصاح وأسس طرق المعالجات المحاسبية، مما يؤدي إلى زيادة ملائمة هذه المعلومات والشفافية وقابلية القوائم المالية للمقارنة.
- زيادة قدرة المستثمرين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة، وتقليل اللبس والغموض الناتج عن وجود طرق مختلفة لقياس الوضع الاقتصادي والمالي في مختلف البلدان مما يؤدي إلى تقليل المخاطر لدى المستثمرين، وتخفيض تكلفة رأس المال، وتخفيض تكلفة إنتاج المعلومات، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وتحسين شروط التشغيل داخل الأسواق المالية.
- تنشيط سوق الائتمان من خلال تخفيض تكلفة وطبيعة القروض وجذب المزيد من مؤسسات التمويل والمقرضين الأجانب **(Kime et al., 2011).**
- تحسين قدرة المحللين الماليين للقيام بعمليات التنبؤ، وبالتالي زيادة دقة التنبؤات المالية، وذلك نظرا لزيادة جودة المعلومات المفصح عنها وتحسين عمليات المقارنة.
- تحسين جودة المحاسبة وتقليل التقديرات الإدارية، ومن ثم التأثير الإيجابي على إدارة الربحية.

- تخفيض تكلفة إعداد القوائم المالية، نتيجة لعدم الحاجة للمعلومات الإضافية، التي يحتاجها الأطراف المتعاملة مع الشركة (**أسامة، ٢٠١٧**).
- زيادة قابلية القوائم المالية للفهم، وإنتاج معلومات موثوق بها وملائمة وتساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية بشكل جيد.
- سهولة تسجيل الشركات بالأسواق المالية العالمية وخاصة في تلك الدول التي تعاني من وجود قصور في المعايير التي تنظم عمل الشركات.
- تحسين عمليات الرقابة من قبل الملاك وحملة الأسهم الخارجين، مما يؤدي إلى تخفيض المخاطر التي قد تتعرض لها الأصول وممتلكات الشركة.
- توفير الوقت والجهد في وضع وصياغة المعايير المحلية التي تنظم عمل الشركات.

ونتيجة لأن المعلومات التي تنتج عن القوائم المالية المعدة طبقاً للـ IFRS تتصف بالجودة العالية، فقد يتم استخدامها في تحديد مكافآت وحوافز الإدارة، مما ينعكس بالأثر الإيجابي على قيمة المنشأة ورفع مستوى الأداء.

٣/٤- مقومات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS:

على الرغم من تلك المنافع المترتبة على تطبيق الـ IFRS فقد أشارت بعض الدراسات لمجموعة من المعوقات عند تطبيق تلك المعايير، منها ما يلي: (**أحمد محمد، ٢٠١٣**)، (**عماد سعيد، ٢٠١٢**)

- افتقار جهات تطبيق الـ IFRS للمبادئ التوجيهية، حيث يتولى تفسير تلك المعايير لجنة مستقلة عن لجان إصدار المعايير.
- زيادة تكاليف تطبيق الـ IFRS لبعض الشركات صغيرة الحجم، مما يترتب عليه زيادة التكاليف مقابل المنافع.
- وجود لبس أو غموض في فهم بعض المعايير مما يؤدي إلى صعوبة تطبيقها مثل تلك المعايير المتعلقة بالمشتقات المالية والقيمة العادلة.
- التمسك بتطبيق المعايير المحلية وعدم الرغبة في التغيير لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية، وذلك لوجود قناعة لدى المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية بالمعايير المحلية، مما يصعب من عملية التحول إلى استخدام طرق وأساليب محاسبية لإعداد القوائم المالية.

ولتلافي هذه الصعوبات والمعوقات التي تواجه تطبيق الـ IFRS، يجب أن تقوم الدول التي تبنى هذه المعايير بعقد ندوات وجلسات تعريفية بالبعد النفعي لتطبيق تلك المعايير والآثار الإيجابية المترتبة عليها، من خلال خبراء متخصصين في وضع وصياغة المعايير، وتكوين لجان تأخذ على عاتقها الرد على الاستفسارات حول كيفية تطبيق تلك المعايير والمتابعة.

٥- معوقات تبني وتطبيق معايير التقارير المالية الدوليةIFRS :

سعى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) خلال العقود السابقة إلى تحقيق التوافق المحاسبي من خلال المبادرة في تطوير معايير التقارير المالية الدولية، حيث كانت الأهداف الرئيسية للمجلس هي العمل الجاد على تحقيق الاستخدام الواسع لمعايير التقارير المالية الدولية في دول العالم، حيث وصفت هذه المعايير بأنها معايير ذات جودة عالية وقادرة على تحقيق التوافق المحاسبي ما بين الدول، مع الإشارة إلى أن الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء تستطيع تحقيق العديد من المزايا والمنافع من خلال تبني وتطبيق هذه المعايير المالية الدولية لاعداد التقارير.

لكن عملية تحقيق التوافق المحاسبي الدولي مازالت تواجه العديد من المعوقات وخاصة في الدول النامية، هذه المعوقات غالبا تكون مرتبطة بالعوامل البيئية للبلدان.

وفي هذه الدراسة سيتم التطرق إلى العوامل التي تشكل المعوقات الأساسية لتبني وتطبيق معايير التقارير المالية الدولية وفي الكويت بشكل خاص.

٦- دور المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية (IFRS) في تحسين جودة معلومات التقارير المالية:

لقد شهدت السنوات الأخيرة توجيه الكثير من الانتقادات لما تحتويه التقارير المالي، حتى إن القائمين على إدارة العديد من الشركات قد ظهروا مدى استياؤهم من صدور العديد من المعايير المحاسبية المتجددة والتي اشتملت على العديد من متطلبات الجودة في التقارير المالية ذات الصلة، ويعتبر جودة التقارير المالية هو احتواها على كل المعلومات الهامة عن المنشآت الاستثمارية التي تساعد المستثمر على ترشيد أحكام اتخاذ القرارات الاستثمارية الخاصة ببيع أو شراء ورقة مالية معينة وتقدير السعر المناسب وتمكن المستثمر في شركة معينة من الحكم على مدى نجاح الشركة التي يستثمر فيها، كما يعتبر جودة التقارير المالية ركناً أساسياً من أركان قيامها وأساسا لاستمرار نجاحها وتطورها، وركيزة لتدعيم الثقة بها بما يؤدي إلى جذب فئات المستثمرين نحو أدواتها **(Hope & Kang, 2013)**

وقد دعا مجلس معايير المحاسبية الدولية إلى تركيز على التقارير المالية المعدة من طرف المؤسسات من أجل توفير المعلومات المفيدة.

كما أن تطبيق المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية (IFRS) تؤثر على جودة معلومات التقارير المالية في البنوك من خلال ما يلي:

تساعد المستثمرين على التميز بين الاستثمارات الجيدة ذات العائد الجيد والاستثمارات ذات المخاطر، وبالتالي تقل تكلفة رأس المال المستثمر، وكل ذلك يتم بناءا على جودة المعلومات المالية المقدمة في شكل تقارير للمستثمرين لتساعدهم على اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة.

تؤدي إلى زيادة مصداقية المعلومات المقدمة للمستثمرين في البنوك.

تؤدي إلى توجيه المستثمرين إلى الاستثمارات الأكثر كفاءة، ومن ثم توفير مصادر التمويل اللازمة لتلك الاستثمارات وتخفيض تكلفة تمويل تلك الاستثمارات.

٧- دور المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في زيادة جودة الإفصاح عن معلومات التقارير المالية:

واعترافا بأهمية الإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرار الاستثمار فقد اهتمت المعاهد والجمعيات العلمية بالمعايير المحاسبة التي تحدثت عن الإفصاح والتأكيد على كمية ونوعية المعلومات التي لابد من توافرها، حيث يحتاج المستثمرين إلى المعلومات التي تحتويها التقارير المالية والتي يتم الإفصاح عنها من قبل الشركات لزيادة ترشيد أحكام القرارات الاستثمارية، ولك يتمكن المستثمرين المحليين والأجانب من اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة، ومن الضروري أن توفر معلوما التقارير المالية التي يتم الإفصاح عنها البدائل الاستثمارية المتاحة لكل نوع من أنواع القرارات الاستثمارية.

كما أن جهل المستخدمين للمعلومات المالية يؤدي إلى فقدان المعلومات، ولابد من الإفصاح عن المعلومات التي تقلل من تكلفة رأس المال المستثمر، كما بينت نتائج بحث (باشيخ) أن أهمية الإفصاح المحاسبي عن المعلومات تزداد بشكل خاص من وجهة نظر المستثمرين لأنه يوفر لهم المعلومات اللازمة عن حقيقة مستوى الأداء وطبيعة الوضع المالي للوحدات الاقتصادية التي يتعاملون بأسهمها، وهو ما يساعدهم على اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة فيما يتعلق بأسهم هذه الوحدات الاقتصادية التي يأملون من خلال التداول بها وتعظيم أرباحهم المستقبلية.

٨- انعكاسات تطبيق معايير IFRS على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

هناك مجموعة متزايدة من البحوث تشير إلى أن المعايير المحاسبية القائمة على المبادئ تؤدي بمعدى القوائم المالية إلى إصدار تقارير مالية أعلى جودة وزيادة مستوى الشفافية في التقارير المالية ، أن بتطبيق المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية IFRS يؤثر إيجابا على شفافية المعلومات المالية، ويزيد من

صفة القابلية للمقارنة والاعتمادية للتقارير المالية، إذ ما قورنت بتلك المعلومات المالية المعدة وفق معايير المحاسبة المحلية (Andrew, 2017).

وعلى الرغم من أهمية مبدأ التكلفة التاريخية باعتباره من المبادئ الرئيسية التي يقوم عليها النموذج المحاسبي إلا أن الاعتبارات الخاصة بملاءمة المعلومات المحاسبية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية قد أدت إلى الخروج عن هذا المبدأ في مواقف متعددة، خصوصاً فيما يتعلق بالمحاسبة عن الأدوات المالية نظرا لإمكانية تحديد قيمتها العالة بدرجة كبيرة من الموضوعية، وأن الزيادة في الملاءمة الناتجة عن التقرير عن القيمة العادلة لتلك الأدوات تفوق أي انخفاض قد يحدث في مصداقية تلك المعلومات أو إمكانية الاعتماد عليها.

إن تأييد مجلس المعايير المحاسبية الدولية لمبدأ القيمة العادلة ينطلق من خاصية الملاءمة، إذ يعتبرها أكثر ملاءمة وهذا يعني أن تطبيق المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية الدولية IFRS يتضمن عملية الاعتراف بالأصول والخصوم تقاس مبدئيا بالقيمة التاريخية ويعاد قياسها والاعتراف بها بالقيمة العادلة.

٩- طبيعة وأهمية الإفصاح المحاسبي:

حتى يتحقق انتعاش سوق رأس المال لابد من الاهتمام بتوافر مستوى ملائم من الإفصاح المحاسبي يحقق الثقة والمساواة بين كافة المتعاملين في السوق. حيث يهتم الإفصاح المحاسبي بتوفر المعلومات الجوهرية لمستخدمي التقارير بطريقة تسمح التنبؤ بمقدرة الشركة على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرتها على سداد الالتزامات وتخفيض حالة عدم التأكد لدى المستفيدين من المعلومات. وفيما يلي يستعرض الباحث مفهوم الإفصاح المحاسبي وأنواعه **(عمران، ٢٠١٥).**

١/٩- مفهوم الإفصاح المحاسبي:

يعد مفهوم الإفصاح المحاسبي من المفاهيم الراسخة في الفكر المحاسبي حيث يهتم بأداء الوظيفة الثانية للمحاسبة وهي وظيفة الاتصال بين الوحدة الاقتصادية والعالم الخارجي لها. ويعرف الإفصاح المحاسبي بأنه عملية اتصال تشارك خلالها الشركة موقفها المالي مع المستثمرين والأطراف ذات العلاقة من خلال التقارير المالية وخاصة التقارير السنوية. ونظراً لفصل الملكية عن الإدارة أصبح الإفصاح عنصراً حاسماً في حسن أداء سوق رأس المال الفعال. ويعتبر الإفصاح أهم مصدر للمعلومات لكلا من المستثمرين والمحللين الماليين. وينشأ الطلب على الإفصاح المحاسبي نظراً لعدم تماثل المعلومات ومشاكل الوكالة بين الإدارة وأصحاب المصالح **(Moumen, 2015).**

٢/٩- أنواع الإفصاح المحاسبي:

لقد تعددت نماذج الإفصاح المحاسبي، حيث تناولت الدراسات أنواع الإفصاح من أكثر من زاوية منها ما يلي:

أنواع الإفصاح وفقاً لكمية المعلومات المفصح عنها:

اتجه الفكر المحاسبي إلى التمييز بين ثلاثة مفاهيم للإفصاح تبعاً لكمية المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها وهي: **(عامر، ٢٠١٩)**

الإفصاح الكافي Adequate Disclosure: ويشير إلى الحد الأدنى من المعلومات الذي يساعد في اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي القوائم والتقارير المالية وتجعلها غير مضللة.

الإفصاح العادل Fair Disclosure: يهدف لتحقيق التوازن بين احتياجات الأطراف المختلفة من مستخدمي التقارير المالية عن طريق توفير نفس القدر من المعلومات وفي ذات التوقيت لكافة الأطراف بما يضمن معاملة متساوية لكل المستخدمين الحاليين والمرتقبين للقوائم والتقارير المالية.

الإفصاح الكامل Full Disclosure: يقوم على عرض جميع المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات من قبل مستخدمي القوائم والتقارير المالية وليس كل المعلومات تطبيقاً لمبدأ الأهمية النسبيةن وبما لا يضر بالمركز التنافسي للشركة.

أنواع الإفصاح وفقاً لدرجة الإلزام:

يمكن تقسيم الإفصاح طبقا لدرجة الإلزام إلى نوعين من الإفصاح وهما: (هديل، ٢٠١٣)

الإفصاح الإجباري Mandatory Disclosurre: يمثل الحد الأدنى من المعلومات التي تتطلب الجهات الرقابية والقوانين واللوائح والمعايير المحاسبية الإفصاح عنها في القوائم والتقارير المالية.

الإفصاح الاختياري Voluntary Disclosure: يمثل أي إفصاح خارج المتطلبات القانونية والتي تمثل مجموعة من الخيارات المتعددة لدى المديرين للإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية المفيدة لعملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار والتي تلبي طلبات المستثمرون والمحللين الماليين وغيرهم من الأطراف ذوي العلاقة.

الإفصاح الاختياري عن المخاطر غير المالية وأهميته:

تهدف القوائم والتقارير المالية إلى توفير المعلومات التي تساع المستخدمين في اتخاذ قراراتهم، ولاتخاذ قرارات رشيدة فإن ذلك يعتمد على كلا من المعلومات المالية وغير المالية، حيث لم تعد المعلومات المالية كافية لتلبية احتياجات أصحاب المصلحة من المعلومات. فيما يساعد الإفصاح عن المعلومات غير المالية المستثمرين في تقييم قدرة الإدارة على تحقيق الاستراتيجيات طويلة الأجل والتي تتماشى مع مصالحهم(**إبراهيم، ٢٠١٤**).

يعد الإفصاح عن المخاطر جزءاً مهماً من ممارسات الإفصاح عن الشركات، والذي يقدم تفاصيل عن المخاطر المرتبطة بخيارات الاستثمار للشركات. وعلى الرغم من أهمية الإفصاح عن المخاطر غير المالية للشركات وما له من تأثير على متخذي القرارات إلا أنه يظل إفصاحاً اختيارياً، حيث لا تود إرشادات مهنية كافية تنظم عملية الإفصاح عنه، من حيث وقت ومكان وشكل ومحتوى الإفصاح، فإنه على الرغم من أن عمليات الإفصاح الاختياري من المرجح أن تؤدي إلى حل أو تقليل مشاكل عم اليقين، فإن عمليات الإفصاح الاختياري عن المخاطر تعمل بدلا من ذلك على توضيح أوجه عدم اليقين هذه، وبالتالي يزيد الإفصاح الاختياري عن المخاطر من ثقة أصحاب المصلحة في الشركة وإداراتها، مما يؤدي بدوره إلى تقليل تكلفة رأس المال وبالتالي زيادة قيمة الشركة وثروة المساهمين **(Habtoor, 2018).**

ومما سبق يمكن تعريف الإفصاح الاختياري عن المخاطر غير المالية بأنه توصيل المعلومات غير المالية التي تمثل فرصة أو احتمال أو خطر أو تهديد، والتي قد أثرت على الشركة بالفعل أو قد تؤثر على الشركة في المستقبل، أو تمثل إدارة أي فرصة أو احتمال أو خطر أو تهديد، وذلك دون أي إلزام من الجهات المهنية أو الرقابية.

١٠- أهمية الإفصاح الاختياري عن المخاطر غير المالية من وجهة نظر أصحاب المصالح: (Elshandidy et al., 2018)

يساعد كلاً من الإدارة والمستثمرين على تحديد المشاكل والفرص الإدارية المحتملة، وكذا تحديد مصادر المخاطر، وكذلك تحديد كل من التعرض المسبق للمخاطر والإدراك السابق للمخاطر، وتقييم فعالية الإدارة في التعامل مع هذه القضايا، فعندما تفصح شركة ما عن معلومات المخاطر، فقد يتم تفسيرها كوسيلة لإظهار حساسيتها للتأثيرات الهامة، والتي يمكن أن تكون في مصلحة أصحاب المصلحة على المدى الطويل، مما يؤدي إلى تقييم أفضل لأداء الشركة في المستقبل.

يساعد المستثمرين الحاليين والمرتقبين في الحصول على معلومات مستقبلية عن المخاطر غير المالية والتي تساهم في تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية للشركة، مما يؤدي لاتخاذ القرارات الاستثمارية المختلفة وذلك يؤدي لتحسين كفاءة وفعالية عملية اتخاذ وصنع القرارات الاستثمارية والتمويلية بالأسواق المالية.

يعد الإفصاح الاختياري عن المخاطر غير المالية أمراً أساسياً لكفاءة تشغيل أسواق رأس المال، مما يمكن المستثمرين من تقييم مخاطر وشكوك الشركات في محافظهم الاستثمارية.

إن المخاطر تعتبر متغير أصيل في دالة القرار الاستثماري، لذلك فإن التقارير المالية بما تشملها من معلومات عن المخاطر تساعد المستخدمين من التقويم السليم للمخاطر التي تتعرض لها الشركات، وبالتالي تمكنهم من اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة بما يحقق التخصيص الأفضل لاستثماراتهم ويعظم من ثرواتهم وكذلك حل مشكلة الاختيار العكسي.

استناداً إلى نظرية الإشارة، فإنه كلما افصح المديرون عن مزيد من معلومات المخاطر كلما انخفض مستوى عدم التأكد لدى المستثمرين.

١١- العوامل التي تؤثر على مستوى الإفصاح الاختياري:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على مستوى الإفصاح الاختياري، فقد أظهرت دراسة (Bikki et al., 2017) أن اللجان البيئية، وهيكل الملكية، واستقلالية مجلس الإدارة من أهم العوامل التي تؤثر على الإفصاح الاختياري عن المعلومات البيئية، ووجدت دراسة (Andrew et al., 2017) أن هناك علاقة بين جودة تعليم الموظفين القائمين على إعداد التقارير وجودة تلك التقارير، وأن مستوى التعليم يؤثر على مستوى ونوعية الإفصاح الإجباري والاختياري، حيث أن الشركات التي تمتلك قوى عاملة ماهرة تظهر جودة عالية من الاستحقاقات، ومخالفات أقل للرقابة الداخلية، وعدد أقل من التعديلات على التقارير المالية.

وأيضا توصلت دراسة (Long et al., 2015) إلى أن هناك ارتباط إيجابي بين أتعاب المراجعة واحتمال إصدار تقرير المسؤولية الاجتماعية للشركات كنوع من أنواع الإفصاح الاختياري، وقد أظهرت دراسة (Adelopo and Ismail, 2011) وجود علاقة إيجابية بين حجم الشركة والإفصاح الاختياري، وأوضحت دراسة (هديل، ٢٠١٣) أن مستوى تعقد أعمال الشركة، ومدى اهتمامها بإدارة رأس المال الفكري وحصولها على جائزة أفضل إفصاح من أهم المتغيرات تأثيراً على الإفصاح الاختياري، وقد أكدت دراسة (فرسان، ٢٠١٣) على أن حجم مكتب التدقيق والرافعة المالية من أهم العوامل التي تؤثر على الإفصاح الاختياري.

١٢- أساليب وطرق الإفصاح المحاسبي:

تتعدد طرق الإفصاح المحاسبي والتي تساعد مستخدمي المعلومات على فهمها وإتخاذ القرار الصحيح، وتتوقف المفاضلة بين طريقة وأخرى على طبيعة المعلومات المطلوبة وأهميتها النسبية وفيما يلي أكثر هذه الطرق شيوعاً في الاستخدام **(إبراهيم، ٢٠١٤)**:

١/١٢- الإفصاح من خلال القوائم المالية:

حيث يتم ظهور المعلومات الأساسية في صلب القوائم المالية بطريقة تساعد على الإفصاح من حيث شكل وترتيب هذه القوائم، فعلى سبيل المثال قائمة المركز المالي تعرض بنود اصول وخصوم حقوق الملكية المنشأة، ويمكن الإفصاح عن العلاقات الملائمة بإعادة ترتيب تبويبات بنود الأصول والخصوم: أصول وخصوم ثابتة ومتداولة أو تطرح الخصوم المتداولة من الأصول المتداولة للوصول لرأس المال العالم إلى غير ذلك من طرق التبويب.

٢/١٢- استخدام المصطلحات الواضحة والمتعارف عليها:

يجب استخدام المصطلحات التي تعبر عن المعنى الدقيق والمعروف لدى مستخدمي المعلومات، مع مراعاة توحيد المصطلحات لنفس المعاني في جميع التقارير حتى يستفيد مستخدم المعلمات منه.

ويتم ذلك في صلب القوائم المالية في حالة بعض البنود التي يتعذر فهمها من عناوينها فقط دون إسهاب وتطويل، لذلك يمكن شرح مثل هذه البنود كملاحظات مختصرة بين الأقواس مثل طريقة تقييم بند معين- الأصول المقيدة برهن أو إجراء شرح مختصر.

٣/١٢- الملاحظات والهوامش:

تعتبر من وسائل الإفصاح الهامة لما توفره من معلومات قد يصعب توفيرها في صلب القوائم المالية، إلا لا يجوز الاعتماد عليها بدرجة كبيرة في الإفصاح عوضاً عن القوائم المالية، وبشكل عام يمكن أن تشتمل الملاحظات والهوامش على ما يلي:

الإفصاح عن الحقوق والالتزامات المختلفة.

شرح السياسات والمبادئ المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية والتغيرات التي تطرأ عليها.

٤/١٢- التقارير والجداول الملحقة:

وتستخدم لإظهار بعض المعلومات الإضافية التي يصعب بل يستحيل إظهارها في صلب القوائم المالية، وقد تستخدم ضمن الملاحظات والهوامش أو في صورة تقارير مستقلة وغير ذلك.

٥/١٢- تقرير رئيس مجلس الإدارة:

يعتبر متمما للقوائم المالية والذي بدونه يصعب تغيير الكثير من معلومات القوائم المالية ويجب أن يشتمل هذا التقرير على ما يلي (**إبراهيم، ٢٠١٤**):

الأحداث الغير مالية والتغيرات التي حدثت خلال السنة وتؤثر على عمليات المنشأة.
التوقعات المستقبلية المتعلقة بمستقبل الصناعة والاقتصاد ودور المنشأة فيها.
خطط النمو والتوسع والتغيرات في العمليات في الفترات المقبلة.
النفقات الرأسمالية وأثارها والجهود المبذولة في البحوث التجارية.

٦/١٢- تقرير المراجع الخارجي:

يعتبر وسيلة افصاح ثانوية وليست رئيسية حيث يمكن أن يؤكد إفصاح أو عدم إفصاح معلومات معينة عن طريق الملاحظات أو التحفظات التي يذكرها المراجع في تقريره مثل عدم إتباع المنشأة المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في إعداد القوائم المالية وأثر ذلك على إفصاح المعلومات في حالة تأثيره الهام نسبياً.

١٣- العوامل المؤثرة على جودة القوائم والتقارير المالية (الإفصاح المحاسبي):

يتأثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية بعدة عوالم توجزها بمجامع يحتوي كل منها على مجموعة عوامل تؤثر على الإفصاح المحاسبي منها:

١/١٣- العوامل البيئية:

تختلف القوائم المالية من دولة لأخر ينته لاختلاف العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وكذلك العوامل الناتجة من حاجة المستخدمين إلى المزيد من المعلمات عن التغيرات البيئية وأثر هذه التغيرات على الشركة لغرض المقارنة بين الشركات واتخاذ القرار الهادف.

٢/١٣- العوامل الاقتصادية:

تتأثر جودة القوائم المالية بالبيئة الاقتصادية المحيطة وبدرجة النمو المؤشرات الاقتصادية العامة ويختلف مستوى الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة في الدول ذات الاقتصاد الاشتراكي عن الدول ذات الاقتصاد الرأسمالي كذلك الخصم يعتبر التضخم من أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على جوة الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية، حيث يترتب على تزايد معدلات التضخم عدم ملائمة المعلومات المحاسبية التي تعد وفقا لأساس التكلفة التاريخية، لذلك تم تطوير بدائل محاسبية لأراض القياس والإفصاح التي تأخذ بعين الاعتبار التغيرات في الأسعار والتضخم الناجم عن سياسات التعويم.

٣/١٣- العوامل السياسية:

أن ناتج العمل المحاسبي له أثر على الأطراف المتعددة وهذا دفعها إلى تأثير في عملية وضع وتبني المعايير المحاسبية كونها تحكم إعداد التقارير المالية والإفصاح المحاسبي وبذلك يكون الهدف من ناتج هذا التأثير متفقا مع مصالحها الذاتية وعادة يكون ناتج أثر العمل المحاسبي مختلفا م مصالح ذاتية لفئة أخرى مما يؤدي إلى استخدام ضغوط سياسية من قبل فئة أو أأخرى كي يؤثر على معايير الإفصاح العادل. إذ أن دراك الظروف السياسية يعد ضروريا بصورة رئيسية من أجل تطوير المعايير التي تكفل أعداد وعرض ا لمعلومات من خلال التقارير المالية.

٤/١٣- العوامل الاجتماعية:

تتأثر الممارسة المحاسبية سواء في منهجيتها أو تطبيقاتها المحاسبية بشدة بالمتطلبات المرتبطة بقوانين المؤسسات والتشريعات القانونية والضريبية والمقاييس التنظيمية الأخرى والمحاسبية غالبا ما تتطور في الدول ذات التوجهات الاقتصادية الرأسمالية وذات الأنظمة السياسية الديمقراطية، والتي يكون النظام السائد

بها هو النظام غير التشريعي مثل بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، فالمحاسب يلعب دورا رئيسياً في تحديد الممارسات والمعايير المطبقة بدولهم على وجود اختلافات في الأنظمة والممارسات المحاسبية طبيعة المؤسسات الاقتصادية، سياسة الرفاهية الاقتصادية القيود على الملكية، سياسة الاحتكار وإمكانية تطبيق القوانين الوطنية.

٥/١٣- العوامل الثقافية:

يمثل الإفصاح المحاسبي انعكاسا لثقافة المجتمع ومستوى الثقافة فيه وأن الإفصاح المحاسبي وسلوكه يتطور تبعا لمستوى الثقافة في المجتمع، لذلك فإن المعلومات المحاسبية المفصح عنها من قبل الشركات تكون معلومات مالية متكافئة مع ثقافتها المحلية والولية المتأثرة بحجم العولمة.

١٤- طبيعة الإفصاح الإلزامي والاختياري في ظل IFRS:

مفهوم الإفصاح المحاسبي بأنه عملية توفير المعلومات الضرورية حول البنود التي تحتويها التقارير المالية نم خلال الايضاحات المتممة والجداول الإضافية والرسوم البيانية عن كافة المعلومات الخاصة بالأحداث الاقتصادية للوحدة المحاسبية بغرض تجنب الإفصاح عن معلومات مضللة لمستخدمي التقارير المالية ومساعدتهم على اتخاذ القرارات وذلك في ضوء المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

أن معلومات الإفصاح الإلزامي محددة بموجب المعايير المحاسبية والقوانين، إلا أن معلومات الإفصاح الإلزامي غير محددة ولذلك تطلب مجلس معايير المحاسبة المالية FASB بضرورة الإفصاح الإلزامي عن العناصر التالية(**بحلس، ٢٠١٠**):

البيانات الخاصة بعنصر العمل والتي تتمثل في البيانات التشغيلية ومقاييس الأداء المعتمدة من الوحدة المحاسبية، فضلاً عن تحليل أسباب التغير في البيانات التشغيلية وبيانات قياس الأداء وتحديد اتجاهات التغيرات الإيجابية والسلبية.

المعلومات المستقبلية والتي تتمثل في التوقعات المستقبلية للفرص أو المخاطر المصاحبة للاتجاهات الإيجابية أو السلبية لمؤشرات الأداء، بالإضافة إلى مقارنة مؤشرات الأداء الحالية بمؤشرات الأداء السابقة.

المعلومات الخاصة بالإدارة والمديرين والمساهمين الرئيسيين والعلاقات مع كافة الأطراف الخارجية.

معلومات عن الاستراتيجيات والأهداف العامة للوحدة المحاسبية، وتأثير الوحدات المحاسبية الأخرى التي تنتمي إلى نفس الصناعة على الوحدة المحاسبية.

معلومات عن الأصول غير الملموسة التي لم يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية.

نستخلص مما سبق أن الإفصاح المحاسبي مفهوم نسبي يختلف حسب ما تهدف إليه الوحدة المحاسبية من الاتفاق مع متطلبات المعايير المحاسبية والقوانين، الوفاء باحتياجات الهيئات المشرفة على أسواق الأوراق المالية، ومساعدة مستخدمي التقارير المالية على اتخاذ القرارات المناسبة، أن المفاهيم المختلفة للإفصاح المحاسبي تصف جميعها نفس المفهوم ولكن من جوانب متعددة، وبالتالي فإنها ليست منفصلة عن بعضها البعض ولكنها مكملة لبعضها البعض (**دحدوح، ٢٠١٥**).

١٥- مبررات التكامل بين الإفصاح الإلزامي والإفصاح الإختياري لمتطلبات IFRS:

يعتبر الإفصاح أداة الاتصال بين الإدارة والمستثمرين الخارجيين حيث ينشأ الطالب على الإفصاح نتيجة لعدم تماثل المعلومات والصراعات المستمرة بين الإدارة المستثمرين الخارجيين، أن زيادة الأرباح نسبة الإفصاح سيترتب عليها زيادة تماثل المعلومات وتخفيف حدة الصراعات المستمرة بين الإدارة والمستثمرين الخارجيين، إلا أنه يجب تحقيق التوازن بين التكلفة والعائد عند زيادة نسبة الإفصاح وتوفير المزيد من المعلومات حيث يؤدي زيادة نسبة الإفصاح إلى تخفيض تكلفة رأس المال وزيادة صافي التدفقات النقدية وما يستتبعه من زيادة قيمة الشركة، وفي مقابل ذلك تتحمل الشركة أنواع مختلفة من التكاليف والتي تتمثل في تكلفة إنتاج المعلومات والتقرير عنها، تكلفة تعيين المحاسبين والمراجعين، استفادة المنافسين من المعلومات المتاحة عن الشركة، فضلاً عن تكاليف الدعاوي القضائية التي قد تتحملها الشركة في حالة الإفصاح عن معلومات غير صحيحة.

١٦- العلاقة بين الإفصاح الاختياري والإلزامي:

الإفصـاح الاختياري هو النشـر الاختياري للمعلومات المالية وغير المالية وذلك من خلال التقارير السنوية بالإضافة إلى المتطلبات الإلزامية، وهو يمثل حرص الإدارة في تقديم المعلومات التي تقدمها الشركة زيادة عن المتطلبات القانونية وتقديم تلك المعلومات برغبة الشركة، وتمثل حرص الإدارة في تقديم معلومات وغير مالية لها علاقة بأصـحاب القرار، والإفصـاح الاختياري هو الإفصـاح الذي يطبق بطريقة اختيارية بواسطة الشركات اليت تختار أن تفصح اختيارياً، لذا فهو يعد طريقة للمديرين لتوفير الإفصاحات إضافية، ويشير إلى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية أو خلاف ذلك بواسطة الشركات التي توفر معلومات أكثر.

مما سـبق يمكن القول أن الإفصـاح الاختياري هو عملية إعطاء للمعلومات من الشـركة للأسـواق المالية بالرغم من أن هذه المعلومات غير مطلوب الإفصـاح عنها قانونياً، حيث تقوم الشـركات بالإفصـاح اختياريا عن معلومات غير مطلوبة عن طريق السلطات، وذلك في محاولة لتشكيل تصورات المشاركين في السوق وأصحاب المصلحة الأخرين، وبالتالي الاستفادة من تحسين معدلات التبادل مع هذه الجهات وتعزيز وبناء جو من الثقة بيهم وبين الشركة **(عبد الفتاح، ٢٠١٢)**.

أيضـاً ويعزز الإفصـاح الاختياري المزايا التنافسية لدى الشـركات حيث يكون لدى الشـركات ذات الأداء الجيد الحافز لإظهار ميزتها التنافسـية عن طريق الإفصـاح اختيارياً عن المعلومات مما يعمل بدوره على تحسين جودة المعلومات المنشورة وزيادة الثقة لدى المستثمرين في المستقبل. وبالتالي فإن الإفصـاح الاختياري يعد من أهم الأسباب التي تؤدي إلى جانب الاستثمار، وأنه يعتبر أيضا طريقة فعالة في السيطرة والهيمنة على القدرة التنافسية لدى الشركات والاتصال الفعال مع الشركات والأشخاص ذوي المصالح في الشركات حيث يمكنهم الإفصاح من وصف وتقييم مستقبل الشركة.

أن العلاقة بين الإفصـاح الإلزامي والإفصـاح الاختياري هي علاقة تكامل، نظراً لأن الإفصـاح الاختياري يقوم بتقديم المزيد من المعلومات التي يحتاجها مسـتخدموا القوائم المالية وغيرهم من متخذي القرارات وغير متاحة لهم في القوائم المالية من خلال الإفصـاح الإلزامي، وبهذا يوفر معلومات إضـافية قد تكون مالية أو غير مالية بجانب ما يوفره الإفصـاح الإلزامي من معلومات محددة وضـرورية، إذن يعتبر الإفصـاح الاختياري مكملاً ضـروريا للإفصـاح الإلزامي مما يعمل في النهاية على خدمة مختلف الأطراف المهتمة بالقوائم المالية ويعمل على ترشيد القرارات المختلفة.

تسعى كل من المنشآت والمنظمات المحاسبية في العديد من الدول إلى تبني وتطبيق كل من المعايير المحاسبية الدولية وكذا المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) والتي يتم إصدارها من طرف لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وذلك بهدف تحقيق التوافق المحاسبي الدولي.

١٧- تبني معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى (المعيار IFRSI):

إذا قررت منشأة ما تعد التقارير بموجب مجموعة من المعايير المحاسبية الوطنية غير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، أن تستخدم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، فإنه يتعين عليها الالتزام بمتطلبات معينة منصوص عليها في تلك المعايير والتي يوجزها المعيار (IFRSI) والمسمى " تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى.

ويأتي تطبيق معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى كمعيار منفرد وذلك لبيان كيفية الانتقال من الوضع الذي تطبق فيه معايير محاسبية غير معايير التقارير المالية الدولية إلى الوضع الجديد الذي تطبق فيه معايير التقارير المالية الدولية، أي صف المعيار المرحلة الانتقالية والإجراءات التي تتطلبها بحكم الاختلافات بين طرق معالجة البيانات المحاسبية والعرض والإفصاح بموجب معايير التقارير المالية الدولية وغيرها من المعايير.

ولعل وضع خطوط تفصيلية ودقيقة للمرحلة الانتقالية يتطلب معالجة كافة الأمور الخلافية بما يكفل تحقيق صفات الموثوقية والملائمة وقابلية المقارنة وقابلية الفهم كصفات أساسية للمعلومات المالية، وبالتالي استخدامها من قبل الأطراف ذات العلاقة كأساس سليم ورشيد لإتخاذ القرارات.

نطاق التطبيق:

ينطبق المعيار (IFRS1) على المنشأة التي تعرض بياناتها المالية الأولى بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وينص على قواعد أساسية تحتاج المنشأة إلى إتباعها عند تبني هذه المعايير للمرة الأولى كأساس لإعداد بياناتها المالية ذات الإغراض العامة، وبعبارة أخرى ينطبق هذا المعيار على جميع تلك المنشآت التي تعرض بياناتها المالية للمرة الأولى بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ويشير المعيار إلى هذه المنشآت بـ " المنشآت التي تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى.

وعلاوة على ذلك ووفقا للمعيار (IFRS1) تطبق المنشأة هذا المعيار ليس فقط في بياناتها المالية الأولى المعدة على بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بل أيضا في كل تقرير مالي مرحلي تعرضه بموجب معيار المحاسبة (IAS34) لجزء من الفترة التي تغطيها بياناتها المالية الأولى المعدة بموجب تلك المعايير، والبيانات المالية الأولى المعدة بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هي تلك البيانات المالية السنوية الأولى التي تتبنى فيها المنشأة هذه المعايير من خلال بيان صريح وغير متحفظ (في تلك البيانات المالية) حول الالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أهداف المعيار (IFRS1) تبنى معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى:

يهدف هذا المعيار إلى عرض الإجراءات التي يجب على المنشأة إتباعها عندما تتبنى معايير التقارير المالية الدولية لأول مرة كأساس قوائمها المالية، وذلك مثل معالجة بعض الأصول التي تتعارض مع متطلبات المعايير الدولية، كالإعتراف بنفقات البحث أو مصاريف التأسيس أو غيرها، وكذلك الحال بالنسبة لمعالجة بعض الالتزامات أو إعادة تصنيف بعض البنود طبقا لمتطلبات المعايير الدولية التي ستطبق على القوائم المالية أو ما يتعلق منها بالقياس المحاسبي، وقد عرض هذا المعيار كيفية معالجة الفروقات الناجمة عن تبني المعايير الدولية للتقارير المالية.

يهدف هذا المعيار إلى التأكد من أن القوائم المالية والتقارير المالية المرحلية التي تمثل جزء من التقارير التي تغطيها هذه القوائم المالية والتي تعد للمرة الأولى من خلال الالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية سوف تتضمن معلومات عالية الجودة من خلال:

توفير الشفافية والقابلية للمقارنة للمستخدمين عن كل الفترات المعروضة.

توفير نقطة بداية مناسبة للمحاسبة في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية.

يمكن تحقيق ذلك بتكلفة لا تتجاوز المنافع التي تعود على المستخدمين.

المحاور الرئيسية للمعيار (IFRS1):

المعيار (IFRS1) المتعلق بتبني معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى يتضمن الإجراءات التي يجب على المنشآت إتباعها عندما تتبنى معايير التقارير المالية للمرة الأولى، كأساس لإعداد قوائمها المالية ذات الاستخدام العام، ويدور المعيار (IFRS1) حول المحاور الرئيسية التالية:

تعريف المطبق للمرة الأولى وتحديد الفترة المالية التي تعتبر فيها المنشأة مطبقة لمعايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى، والتي يجب عليها الالتزام بكل المعايير السارية المفعول في تاريخ الإبلاغ.

إعداد الميزانية الافتتاحية بالاستناد إلى معايير التقارير المالية الدولية في تاريخ الانتقال.

قياس بنود القوائم المالية استنادا إلى معايير التقارير المالية الدولية.

التعرف على الأصول والالتزامات والمصروفات وعناصر الدخل المعترف بها وفقا للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها GAAP والتي يتطلب الأمر عدم الاعتراف بها وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية.

القيام بعملية التقدير بالاستناد إلى معايير التقارير المالية الدولية.
تحديد عناصر وبنود القوائم المالية التي يتطلب الأمر إعادة تصنيفها وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية.
تحديد السياسات والمفاهيم المحاسبية المستخدمة والتي تم التوقف عن استخدامها أو السياسات والمفاهيم المحاسبية التي تم تبنيها مجدداً وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية، وكذلك ما يتعلق بالاعتراف بالأثر الناتج عن التغير في السياسات المحاسبية في حقوق الملكية في الميزانية الافتتاحية المعدة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية ما عدا ما يتعلق منها بإعادة التصنيف بين الشهرة والأصول غير الملموسة.
التعرف على الإعفاءات الاختيارية والاستثناءات الإلزامية التي تضمنها المعيار (IFRS1) من التطبيق بأثر رجعي.
تلبية كافة متطلبات معايير التقارير المالية الدولية المتعلقة بالعرض والإفصاح بما في ذلك أي عمليات إعادة تصنيف لبنود القوائم المالية لتتواءم مع ما ورد في معايير التقارير المالية الدولية.
عرض المعلومات المقارنة عن الفترة السابقة (وهي سنة واحدة) بما يتوافق مع معايير التقارير المالية الدولية.
يجب إصدار بيان يذكر أن القوائم المالية معدة طبقا لمعايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى.
المعلومات السابقة التي لا يمكن تحويلها بسهولة إلى التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية ينبغي التعامل معها كالتالي:
أي معلومات ناشئة عن تطبيق مبادئ محاسبية متعارف عليها وطنية سابقة يجب أن تعنون بشكل بارز على أنها ليست معدة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية.
حينما لا يكون بالإمكان تحديد التعديل في الرصيد الافتتاحي للأرباح المحتجزه بدرجة معقولة ينبغي ذكر هذه الحقيقة.

معيار المحاسبة الدولي رقم (١) عرض القوائم المالية:

إن معيار رقم (١) يرسم الإطار العام ويوضح مسؤولية عرض البيانات المالية ويقدم الإرشادات حول شكل وهيكل القوائم المالية. **(محمد، ٢٠١٨)**

هدف المعيار: بيان أساس عرض البيانات المالية لأغراض العامة إمكانية مقارنتها مع البيانات المالية الخاصة بالمنشأة للفترات السابقة والبيانات المالية للمنشأة الأخرى، وللوصول إلى ذلك يحدد المعيار الاعتبارات الكلية لعرض البيانات المالية والإرشادات الخاصة بهيكلتها والحد الأدنى من المتطلبات لمحتوى البيانات المالية.

النطاق:

بموجب المعايير المحاسبية يتم تطبيقه على البيانات المالية المتعلقة بجميع الأغراض وكيفية عرضها.
تلبية جميع احتياجات المستخدمين من خلال توفير هذه البيانات المتعلقة بالأغراض العامة لعدم إمكانية طلبهم لتقارير خاصة.
يتم تطبيق هذا المعيار على جميع الشركات بما فيها شركات التأمين والبنوك.

عرض البيانات المالية: يتم توضيح هيكليه المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها من خلال عرض القوائم المالية والهدف من ذلك هو تقديم المعلومات حول ماهية الركة وأدائها ومركزها المالي وتوضيح التدفقات النقدية لها لصالح خدمة المستخدمين لهذه البيانات عند اتخاذ القرارات الاستثمارية ولتحقيق ذلك يجب أن تحتوي القوائم المالية للشركة على:

الموجودات. ب- المطلوبات ج- حقوق المساهمين
د- الإيرادات والمصروفات الشركة وكذلك الأرباح والخسائر.
هـ- التدفقات النقدية (المعيار المصري رقم ٤).

ولابد من معرفة أساليب عرض المعلومات وهي:

الإيضاحات بين قوسين وتكون في صلب القوائم المالية تستخدم للفت الانتباه.

الجداول المساعدة تكون أيضا في صلب القوائم المالية تساعد في معرفة الرقم الإجمالي.

الملاحظات الإيضاحية يشار إلى رقم ملحوظ ما في صلب القوائم وتظهر أسفل القائمة.

السياسات المحاسبية:

للقيام بعملية عرض القوائم المالية تتبنى الشركة مجموعة من المبادئ المحاسبية والطرق والقواعد والممارسات والأعراض تدعي بالسياسات المحاسبية فيجب على الإدارة الالتزام بها وتطبيقها ويتم اختيار السياسات من قبل الإدارة لتطبيقها عند إعداد القوائم المالية للشركة وعند عدم وجود سياسات محاسبية وفقا للمعايير المحاسبية على الإدارة أن تطبق حكمها لتطوير سياسة معينة تكون أكثر فائدة من المعلومات لخدمة المستخدمين للقوائم المالية.

ومن أمثلة السياسات المحاسبية التي تحتم الإفصاح عنها: (مؤسسة المعايير الدولية، ٢٠١٣)

سياسة التقييم (التكلفة التاريخية، التكلفة الاستبدالية، القوة الشرائية)

سياسة تقييم المخزون.

سياسة الاستهلاك.

السياسات المحاسبية لمعالجة العقود للمقاولات الطويلة الأجل.

سياسة توحيد البيانات المالية.

ثبات العرض:

يجب الالتزام بعرض البنود من فترة إلى الفترات الأتية لها، إلا في الحالات الآتية: (Horton, et al., 2016)

عند حدوث تغيير مهم وهذا التغيير ينجم عنه عرض أفضل للأحداث والعمليات.

إجراء تغيير في العرض بسبب متطلبات المعايير أو تتطلب ذلك تقديم تفسير معين.

تغيير عرض البيانات يتم في حالة أن المنفعة من تغيير العرض واضحة فضلا عن استمرارية الهيكل المعدل (معيار المحاسبة الدولي رقم (١)).

الاستمرارية للمنشأة:

عند إعداد القوائم المالية يجب على الشركة أن تعدها على أساس الاستمرارية وتعني ذلك استمرار العمل خلال الفترة المحاسبية التالية ويتم ذلك من خلال إجراء تقييم يوضح بقاء الشركة مستمرة بأعمالها في حالة عدم التوقف عن الأعمال وأن توضح إدارة الشركة فيما لو توقف عن العمل أو ستقوم بتصفية الشركة نهائيا معيار المحاسبة الدولي رقم (١).

المحاسبة على أساس الاستحقاق:

ويعني أساس الاستحقاق أن الشركة المستمرة في أعمالها يجب أن تعد القوائم المالية الخاصة بها في نفس الفترة والاعتراف بالأحداث والعمليات عند حدوثها خلال الفترة المحاسبية وليس عند تحقق العملية نقداً أو دفع أو استلام النقود.

دورية التقارير:

تقوم الشركات بتقييم تقاريرها المالية بصورة دورية وهي سنه مالية واحده غالبا وهناك تقارير نصف سنوية وربع سنوية تقدم من قبل الشركات أي تقديم التقارير سنويا كحد أدنى.

ثالثًا: الدراسة التطبيقية

نتائج اختبارات الفروض الإحصائية

يهدف الباحث في هذا السياق إلى استخدام أدوات التحليل الإحصائي المناسبة لمعالجة البيانات التي تم تجميعها، بغرض اختبار الفروض الإحصائية للدراسة والتى تختبر فى مضمونها العلاقة بين المحاور ومدى تأثير **دور تطبيق معايير التقارير المالية IFRS في دعم ضوابط الافصاح الالزامي والاختياري لتحسين جودة التقارير المالية** ، وسعياً نحو تحقيق أهداف الدراسة.

فروض الدراسة:

الفرض الأول: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين دور تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في تحسين جودة الإفصاح في البنوك التجارية الكويتية والأثار المترتبة على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة.

الفرض الثانى: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين دور تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في تحسين جودة الإفصاح في البنوك التجارية الكويتية ودور معايير IFRS في تحسين الخصائص النوعية لجودة التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة.

الفرض الثالث: يوجد تاثير دال احصائيا بين الأثار المترتبة على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في البنوك التجارية الكويتية. على دور معايير IFRS في تحسين الخصائص النوعية لجودة التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة

الفرض الرابع: يوجد تباين بين البنوك التجارية محل التطبيق من حيث دور تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في تحسين جودة الإفصاح في البنوك التجارية الكويتية.

١/٢ نتائج اختبار الفرض الأول:

-توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين دور تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في تحسين جودة الإفصاح في البنوك التجارية الكويتية و الأثار المترتبة على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة

-تم اختبار الفرض: من خلال معامل ارتباط بيرسون واستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

أولا: معامل الارتباط لقياس العلاقة: بين دور تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في تحسين جودة الإفصاح في البنوك التجارية الكويتية و الأثار المترتبة على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة

- بإستخدام معامل ارتباط بيرسون.

جدول رقم (١)

العلاقة بين " دور تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في تحسين جودة الإفصاح في البنوك التجارية الكويتية و الأثار المترتبة على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة" باستخدام معامل ارتباط بيرسون

المتغيرات	معامل الارتباط(r)	مستوى المعنوية	النتيجة (الدلالة)
إجمالي محوري: دور تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في تحسين جودة الإفصاح في البنوك التجارية الكويتية والأثار المترتبة على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة	٠,٦٢٨	**٠,٠١	دالة

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

من الجدول السابق يتضح الأتي:

- توجد علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين إجمالي محور دور تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في تحسين جودة الإفصاح في البنوك التجارية الكويتية و الأثار المترتبة على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة ، حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٦٢٨) بمستوى معنوية اقل من (٠,٠١).

اثبات الفرض:

تم اثبات وجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين دور تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في تحسين جودة الإفصاح في البنوك التجارية الكويتية والأثار المترتبة على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة.

ثانيا: تحليل الانحدار الخطى البسيط Simple Linear regression لقياس تأثير دور تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في تحسين جودة الإفصاح في البنوك التجارية الكويتية والأثار المترتبة على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة

جدول رقم (٢)

نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر دور تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في تحسين جودة الإفصاح في البنوك التجارية الكويتية على الأثار المترتبة على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة

المتغير	Beta	R^2	T. Value	Sig. T
دور تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)	٠,٦٢٨	٣٩,٤٪	١٢,٠٤٥	**٠,٠١
المعامل الثابت Constant	١,٤٠١			
معامل التحديد المعدل Adj. R^2	٣٩,١٪			
قيمة F	١٤٥,٠٨٠			
معامل جوهرية النموذج (Sig. F)	**٠,٠١			

*داله عند ٠,٠٥

**داله عند ٠,٠١

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

ويتضح من الجدول السابق ما يلي :

١-**يشير معامل التحديد R^2 الى** ان بعد (دور تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في تحسين جودة الإفصاح في البنوك التجارية الكويتية) يفسر حوالي ٣٩,٤٪ من التباين في أبعاد الأثار المترتبة على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة ، وأن باقي النسبة يرجع لعوامل أخري.

٢-باستخدام اختبار (t.test) نجد أن المتغير المستقل (دور تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في تحسين جودة الإفصاح في البنوك التجارية الكويتية)، ذو تأثير معنوي على المتغير التابع (الأثار المترتبة على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة)، حيث بلغت قيمة "ت" (١٢,٠٤٥) وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥).

٣-يشير معامل جوهرية النموذج (Sig. F) الى معنوية هذه النتائج عند مستوى دلالة قدره **(٠,٠٥)** ، حيث بلغت قيمة "ف" (١٤٥,٠٨٠) وتؤكد اشارات معلمات هذا النموذج على ايجابية هذه العلاقة.

٤-اختبار اعتدالية المتغير التابع :

من فروض الانحدار أن الأخطاء تتوزع توزيعاً طبيعياً معيارياً بمتوسط حسابى (صفر) وانحراف معيارى ٠,٩٩، وهذا كما هو واضح عند رسم المدرج التكرارى للأخطاء المعيارية للانحدار الخطى.

٥ – معادلة النموذج:

الأثار المترتبة على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة = ١,٤٠١ + ٠,٦٢٨ دور تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في تحسين جودة الإفصاح في البنوك التجارية الكويتية

- و من ثم يمكننا قبول الفرض الإحصائي بوجود تاثير ايجابي ذات دلالةإحصائية بين دور تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في تحسين جودة الإفصاح في البنوك التجارية الكويتية على الأثار المترتبة على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة.

٢/٢- نتائج اختبار الفرض الثاني:

توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين دور تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في تحسين جودة الإفصاح في البنوك التجارية الكويتية و **دور معايير IFRS في تحسين الخصائص النوعية لجودة التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة.**

تم اختبار الفرض: من خلال معامل ارتباط بيرسون واستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

أولا: معامل الارتباط لقياس العلاقة: بين دور تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في تحسين جودة الإفصاح في البنوك التجارية الكويتية و دور معايير IFRS في تحسين الخصائص النوعية لجودة التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة

- بإستخدام معامل ارتباط بيرسون.

جدول رقم (٣)

العلاقة بين " دور تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في تحسين جودة الإفصاح في البنوك التجارية الكويتية و دور معايير IFRS في تحسين الخصائص النوعية لجودة التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة " باستخدام معامل ارتباط بيرسون

المتغيرات	معامل الارتباط(r)	مستوى المعنوية	النتيجة (الدلالة)
إجمالي محوري: دور تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في تحسين جودة الإفصاح في البنوك التجارية الكويتية و **دور معايير IFRS في تحسين الخصائص النوعية لجودة التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة**	٠,٧٨٨	**٠,٠١	دالة

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

من الجدول السابق يتضح الأتي:

- توجد علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين إجمالي محور دور تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في تحسين جودة الإفصاح في البنوك التجارية الكويتية و **دور معايير IFRS في تحسين الخصائص النوعية**

لجودة التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة ، حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٧٨٨) بمستوى معنوية اقل من (٠,٠١).

و من ثم يمكننا قبول الفرض حيث توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين دور تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في تحسين جودة الإفصاح في البنوك التجارية الكويتية و **دور معايير IFRS في تحسين الخصائص النوعية لجودة التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة**.

ثانيا: تحليل الانحدار الخطى البسيط Simple Linear regression لقياس تأثير دور تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في تحسين جودة الإفصاح في البنوك التجارية الكويتية و دور معايير IFRS في تحسين الخصائص النوعية لجودة التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة

جدول رقم (٤)

نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر دور تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في تحسين جودة الإفصاح في البنوك التجارية الكويتية على دور معايير IFRS في تحسين الخصائص النوعية لجودة التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة

المتغير	Beta	R^2	T. Value	Sig. T
لأثر دور تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)	٠,٧٨٨	٦٢,٢٪	١٩,١٤٥	**٠,٠١
المعامل الثابت Constant	٠,٩٢٥			
معامل التحديد المعدل Adj. R^2	٦٢,٠٪			
قيمة F	٣٦٦,٥١٧			
معامل جوهرية النموذج (Sig. F)	**٠,٠١			

*داله عند ٠,٠٥

**داله عند ٠,٠١

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

ويتضح من الجدول السابق ما يلي :

١-يشير معامل التحديد R^2 الى ان بعد (دور تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في تحسين جودة الإفصاح في البنوك التجارية الكويتية) يفسر حوالي ٦٢,٢٪ من التباين في أبعاد دور معايير IFRS في تحسين الخصائص النوعية لجودة التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة ، وأن باقي النسبة يرجع لعوامل أخري.

٢-باستخدام اختبار (t.test) نجد أن المتغير المستقل (دور تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في تحسين جودة الإفصاح في البنوك التجارية الكويتية)، ذو تأثير معنوي على المتغير التابع (دور معايير IFRS في تحسين الخصائص النوعية لجودة التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة)، حيث بلغت قيمة "ت" (١٩,١٤٥) وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥).

٣-يشير معامل جوهرية النموذج (Sig. F) الى معنوية هذه النتائج عند مستوى دلالة قدره **(٠,٠٥)** ، حيث بلغت قيمة "ف" (٣٦٦,٥١٧) وتؤكد اشارات معلمات هذا النموذج على ايجابية هذه العلاقة.

٤-اختبار اعتدالية المتغير التابع :

من فروض الانحدار أن الأخطاء تتوزع توزيعاً طبيعياً معيارياً بمتوسط حسابى (صفر) وانحراف معيارى ٠,٩٩، وهذا كما هو واضح عند رسم المدرج التكرارى للأخطاء المعيارية للانحدار الخطى.

٥ – معادلة النموذج:

دور معايير IFRS في تحسين الخصائص النوعية لجودة التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة = ٠,٩٢٥ + ٠,٧٨٨ دور تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في تحسين جودة الإفصاح في البنوك التجارية الكويتية

- و بهذا يتأكد قبول الفرض الإحصائي بوجود تاثير ايجابيي ذات دلالةإحصائية بين دور تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في تحسين جودة الإفصاح في البنوك التجارية الكويتية على دور معايير IFRS في تحسين الخصائص النوعية لجودة التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة.

٣/٢ – نتائج تحليل الفرض الثالث:

يوجد تاثير دال احصائيا بين الأثار المترتبة على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في البنوك التجارية الكويتية. على دور معايير IFRS في تحسين الخصائص النوعية لجودة التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة.

أولا: معامل الارتباط لقياس العلاقة: بين الأثار المترتبة على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في البنوك التجارية الكويتية. ودور معايير IFRS في تحسين الخصائص النوعية لجودة التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة.

- بإستخدام معامل ارتباط بيرسون.

جدول رقم (٥)

العلاقة بين " الأثار المترتبة على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في البنوك التجارية الكويتية. ودور معايير IFRS في تحسين الخصائص النوعية لجودة التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة " باستخدام معامل ارتباط بيرسون

المتغيرات	معامل الارتباط(r)	مستوى المعنوية	النتيجة (الدلالة)
إجمالي محوري: الأثار المترتبة على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في البنوك التجارية الكويتية ودور معايير IFRS في تحسين الخصائص النوعية لجودة التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة	٠,٦٩٧	**٠,٠١	دالة

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

من الجدول السابق يتضح الأتي:

- توجد علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين إجمالي محور الأثار المترتبة على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في البنوك التجارية الكويتية، **ودور معايير IFRS في تحسين الخصائص النوعية لجودة التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة** ، حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٦٩٧) بمستوى معنوية اقل من (٠,٠١).

و من ثم يمكننا إثبات وجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين الأثار المترتبة على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في البنوك التجارية الكويتية. و دور معايير IFRS في تحسين الخصائص النوعية لجودة التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة.

ثانيا: تحليل الانحدار الخطى البسيط Simple Linear regression لقياس تأثير الأثار المترتبة على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في البنوك التجارية الكويتية. ودور معايير IFRS في تحسين الخصائص النوعية لجودة التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة

جدول رقم (٦)

نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر الأثار المترتبة على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في البنوك التجارية الكويتية. على دور معايير IFRS في تحسين الخصائص النوعية لجودة التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة

المتغير	Beta	R^2	T. Value	Sig. T
الأثار المترتبة على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)	٠,٦٩٧	٤٨,٦٪	١٤,٥٢٩	**٠,٠١
المعامل الثابت Constant	١,٢١٩			
معامل التحديد المعدل Adj. R^2	٤٨,٤٪			
قيمة F	٢١١,١٠٣			
معامل جوهرية النموذج (Sig. F)	**٠,٠١			

*داله عند ٠,٠٥

**داله عند ٠,٠١

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

ويتضح من الجدول السابق ما يلي :

١-يشير معامل التحديد R^2 الى ان بعد الأثار المترتبة على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في البنوك التجارية الكويتية يفسر حوالي ٤٨,٦٪ من التباين في أبعاد **دور معايير IFRS في تحسين الخصائص النوعية لجودة التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة**، وأن باقي النسبة يرجع لعوامل أخري.

٢-باستخدام اختبار (t.test) نجد أن المتغير المستقل (الأثار المترتبة على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في البنوك التجارية الكويتية.)، ذو تأثير معنوي على المتغير التابع (**دور معايير IFRS في تحسين الخصائص النوعية لجودة التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة**)، حيث بلغت قيمة "ت" (١٤,٥٢٩) وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥).

٣-يشير معامل جوهرية النموذج (Sig. F) الى معنوية هذه النتائج عند مستوى دلالة قدره **(٠,٠٥)** ، حيث بلغت قيمة "ف" (٢١١,١٠٣) وتؤكد اشارات معلمات هذا النموذج على ايجابية هذه العلاقة.

٤-اختبار اعتدالية المتغير التابع :

من فروض الانحدار أن الأخطاء تتوزع توزيعاً طبيعياً معيارياً بمتوسط حسابى (صفر) وانحراف معيارى ٠,٩٩، وهذا كما هو واضح عند رسم المدرج التكرارى للأخطاء المعيارية للانحدار الخطى.

٥ – معادلة النموذج:

دور معايير IFRS في تحسين الخصائص النوعية لجودة التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة = ١,٢١٩ + ٠,٦٩٧ الأثار المترتبة على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في البنوك التجارية الكويتية.

- و من ثم يمكننا قبول الفرض الإحصائي بوجود تاثير ايجابيي ذات دلالةإحصائية بين الأثار المترتبة على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في البنوك التجارية الكويتية. على دور معايير IFRS في تحسين الخصائص النوعية لجودة التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة.

الفرض الرابع: يوجد تباين بين البنوك التجارية محل الدراسة من حيث دور تطبيق معايير التقارير المالية IFRS في دعم ضوابط الافصاح الالزامي والاختياري لتحسين جودة التقارير المالية.

الأسلوب الإحصائي المستخدم

-تم استخدام **اختبار "ف" تحليل التباين احادى الاتجاه لأكثر من فئتين مستقلتين**، لقياس معنوية الفروق طبقا للمتغيرات محل الدراسة فإذا كان مستوى المعنوية اقل من (٠,٠٥) ، دل على وجود فروق ذات تأثير معنوي، وإذا كان مستوى المعنوية اكبر من (٠,٠٥) ، دل على عدم وجود فروق ذات تأثير معنوي.

جدول رقم (٧)

اختبار "ف" تحليل التباين احادي الاتجاه لقياس معنوية الفروق بين البنوك التجارية محل الدراسة من حيث دور تطبيق معايير التقارير المالية IFRS في دعم ضوابط الافصاح الالزامي والاختياري لتحسين جودة التقارير المالية

المتغيرات	التوزيع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف F	القرار	
						مستوى المعنوية	الدلالة
دور تطبيق معايير التقارير المالية IFRS في دعم ضوابط الافصاح الالزامي والاختياري لتحسين جودة التقارير المالية	البنك الكويتي الوطني	95	٣,٦٤	٠,٤٢	٣,٩٩٢	٠,٠٩	غير دالة
	البنك التجاري الكويتي	78	٣,٥٧	٠,٥٩			
	بنك الخليج	52	٣,٦١	٠,٥٧			

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بمتغير (البنوك التجارية محل الدراسة) حول أبعاد " دور تطبيق معايير التقارير المالية IFRS في دعم ضوابط الافصاح الالزامي والاختياري لتحسين جودة التقارير المالية "حيث بلغت قيمة "ف" (٣,٩٩٢)، عند مستوى معنوية اكبر من (٠,٠٥).

- إثبات الفرض الرابع:

- قبول الفرض العدمي القائل بعدم وجود فروق داله إحصائيا بين (البنوك التجارية محل الدراسة) حول أبعاد " دور تطبيق معايير التقارير المالية IFRS في دعم ضوابط الافصاح الالزامي والاختياري لتحسين جودة التقارير المالية.

مما يدلنا على التوافق فى الاراء والاتجاهات من حيث اهمية دور تطبيق معايير التقارير المالية IFRS في دعم ضوابط الافصاح الالزامي والاختياري لتحسين جودة التقارير المالية.

رابعًا: النتائج والتوصيات

النتائج:

توصل الباحث إلى عدد من النتائج الاحصائية الخاصة **بدور تطبيق معايير التقارير المالية IFRS في دعم ضوابط الافصاح الالزامي والاختياري لتحسين جودة التقارير المالية** دراسة تطبيقية بالبنوك التجارية الكويتية، ويمكن تلخيص أهم النتائج من خلال إثبات الفروض البحثية للدراسة كما يلي:

تم اختبار الفرض من خلال معامل ارتباط بيرسون واستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط، تم اثبات وجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين دور تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في تحسين جودة الإفصاح في البنوك التجارية الكويتية والأثار المترتبة على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٦٢٨) بمستوى معنوية اقل من (٠,٠١).

تم اختبار الفرض من خلال معامل ارتباط بيرسون واستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط، تم قبول الفرض الإحصائي بوجود تاثير ايجابيي ذات دلالةإحصائية بين دور تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في تحسين جودة الإفصاح في البنوك التجارية الكويتية على دور معايير IFRS في تحسين الخصائص النوعية لجودة التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة، حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٧٨٨) بمستوى معنوية اقل من (٠,٠١).

تم استخدام معامل الارتباط وتم اثبات وجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين الأثار المترتبة على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في البنوك التجارية الكويتية. و دور معايير IFRS في تحسين الخصائص النوعية لجودة التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٦٩٧) بمستوى معنوية اقل من (٠,٠١).

- وبإستخدام تحليل الانحدار الخطى البسيط تبين أن بعد الأثار المترتبة على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في البنوك التجارية الكويتية يفسر حوالي ٤٨,٦٪ من التباين في أبعاد دور معايير IFRS في تحسين الخصائص النوعية لجودة التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة.

تم استخدام اختبار "ف" تحليل التباين احادى الاتجاه لأكثر من فئتين مستقلتين، لقياس معنوية الفروق تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بمتغير (البنوك التجارية محل الدراسة) حول أبعاد " دور تطبيق معايير التقارير المالية IFRS في دعم ضوابط الافصاح الالزامي والاختياري لتحسين جودة التقارير المالية "حيث بلغت قيمة "ف" (٣,٩٩٢)، عند مستوى معنوية اكبر من (٠,٠٥) مما يدلنا على التوافق فى الاراء والاتجاهات من حيث اهمية دور تطبيق معايير التقارير المالية IFRS في دعم ضوابط الافصاح الالزامي والاختياري لتحسين جودة التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة.

التوصيات:

١/٢- ضرورة تتبع متخذي القرارات وعموم المستثمرين لتغيرات المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي، وذلك بهدف ترشيد قرارتهم الحالية والمستقبلية.

٢/٢ على متخذي القرارات المالية والاستثمارية القيام بتتبع تغيرات الإفصاح المحاسبي في المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية، وربطها بخصائص المعلومات الملية بسواء الأساسية أو الداعمة والتي يمكن الاعتماد عليها في عمليات اتخاذ القرار.

٣/٢ العمل على صياغة القوانين التي تؤدي إلى انزال العقوبات بحق البنوك التي لم تلتزم بالإفصاح الكافي وعلى وفق المتطلبات الصادرة بهذا الشأن.

٤/٢ إشراك الكوادر العاملة في البنوك للتدقيق في دورات تدريبية وتعريفهم بما تعني معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإفصاح المحاسبي.

٥/٢ تعظيم الدور الرقابي في التحقق من مدى إلتزام البنوك بالإفصاح الكافي وعلى وفق القواعد والمعايير والمتطلبات الملزمة عند إعداد تقاريرها وبياناتها المالية.

٦/٢ إلزام البنوك الخاضـــعة لرقابة وتدقيق ديوان الرقابة المالية بتقديم إفصـــاحات مكتملة وعلى وفق ما مدرج بالمتطلبات القانونية والقواعد والمعايير المحاسبية سواء الدولة ذات الصلة.
٧/٢ إعادة النظر بالقواعد المحاسـبية (المحلية) والعمل على تحديثها بما يتلائم مع التعديلات الكبيرة التي طرأت على معايير المحاسبة الدولية وبما يحقق الإتساق مع تلك المعايير.
٨/٢ ضرورة الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالنسب المالية والمعلومات المستقبلية التي أصبحت من ضرورات الإفصاح المحاسبي.
٩/٢ تطوير المعايير المحاسبية الخاصة بالإفصاح، وتحويل معلومات الإفصاح الاختياري ليصبح إلزامياً وفقاً لاحتياجات متخذي القرارات الاستثمارية ومواكبة التطورات الاقتصادية.
١٠/٢ ضرورة تدعيم أساليب الإفصاح الإلكتروني بهدف نشر وتوصيل المعلومات المالية وغير المالية في الوقت المناسب وبتكلفة مناسبة، وإمكانية التحديث الفوري لها.

المراجع

ماجد مصطفى الباز ، (٢٠١٧): العلاقة بين الإفصاح الاختياري وإدارة الأرباح في ضوء نظرية أصحاب المصالح، الفكر المحاسبي، مصر.

رمضان عبد الحميد الميهي (٢٠١٥): مدخل مقترح للحد من ظاهرة عدم تمثال المعلومات المحاسبية لتحسين جودة التقارير المالية في ضوء المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS دراسة ميدانية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، مصر، مج ٣٩، ع٤.

محمد راضي عطية (٢٠١٧): معيار التقرير المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المحاسبي الأفصاح جودة وزيادة (IFRS for SMEs) بالتطبيق على البيئة المصرية: دراسة اختبارية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر.

جيهان عبد الهادي موسى ، نصر طه حسن (٢٠١٦): دراسة تحليلية لبيئة التقرير المالي في المملكة العربية السعودية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الثاني.

المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية (٢٠١١): الجزء ب، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانوني، الأردن، ص ٣٨.

عرفه نصر طه، (٢٠١٩): أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على جودة المحاسبة: أدلة عملية من بيئة الأعمال السعودية، مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة بنها ، العدد الأول، يونيو ، ص ص ١-٦٦.

منصور محمد السيد (٢٠١٧): أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على العلاقة بين إدارة الأرباح والأداء المالي للشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تطبيقية، الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة مج ٢١، العدد الثاني، ص ٧٣٦-٧٨٧.

ياسر الجرف (٢٠١٠): أهمية تطوير معايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية، لتحقيق التوافق مع معايير المحاسبة الدولية، ورقة عمل مقدمة إلى الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة، الفترة من (١٨-١٩) مايو ، ص٥.

بن عمر بن حاسين (٢٠١٢): كفاءة الأسواق المالية في الدول النامية بحث حالة بورصة السعودية، عمان، تونس، والمغرب، مجلة أداة المؤسسات الجزائرية، العدد ٢، الجزائر، ص ٢٤٥.

أسامة أحمد جمال (٢٠١٧): المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وملاءمتها للتطبيق في البيئة المصرية من منظور المتعاملين مع سوق المال، دراسة تحليلية وميدانية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مج ٢٢، ع ١.

أحمد محمد أبو طالب (٢٠١٣): دراسة تحليلية للدوافع والعوامل التي تؤثر في اتخاذ القرار الإلزامي بتبني المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية IFRS في الدول النامية، مجلة المحاسبة المصرية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ع ٦.

عماد سعيد زكي (٢٠١٢): دراسة تطبيقية لأثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقارير المالية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ع٤.

عمران صلاح محمد (٢٠١٥): حوكمة الشركات ومشكلات الوكالة (حالة الإفصاح عن معلومات إدارة المخاطر): دراسة تحليلية ميدانية، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، عدد٩٥، مج ٢، ص ص ٣٣-٨٨.

هديل أبو شلوع (٢٠١٣): محددات الإفصاح المحاسبي الاختياري في شركات المساهمة: دراسة نظرية وميدانية في بيئة الأعمال المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طنطا، كلية التجارة، قسم المحاسبة.

إبراهيم علاء الدين توفيق (٢٠١٤): الإفصاح عن المخاطر، المحتوى الإعلامي والآثار الاقتصادية، دراسة ميدانية على الشركات المقيدة بسوق الأسهم السعودية، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، ص ص ١٥٤-١٨٤.

فرسان عبد الله (٢٠١٣): الإفصاح الاختياري وحوكمة الشركات بالتطبيق على الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن، جامعة اليرموك.

دحدوح حسين أحمد (٢٠١٥): نموذج مقترح لقياس مستوى الإفصاح الاختياري وتطبيقه في بيئة الأعمال السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، المجلد الواحد والثلاثون، العدد الأول، ص ٩-٤٢.

سارة أحمد عبد الفتاح (٢٠١٢): نموذج مقترح لقياس وتفسير محددات مستوى الإفصاح الاختياري بالتقارير المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص ٤٥-٤٨.

Mandy Cheng, Wendy Green, Pieter Conradie, Noriyuki Konishi and Andera Romi, (2014): The International Integrated Reporting Framework: Key Issues and Future research opportunities, Journal of International Business studies, 26 (3)

Kim, JB. Tsui , J.S and Yi, C.H, (2011): the voluntary adoption of international accounting standards and loan contracting around the worl, review of Accounting studies, 16 (4), 779-811.

Hope, Kristian, & Kang, Tony, (2013): Why do firms rarely adopt IFRS volunatily? Working Paper, Academics find significant benefits and the costs appear to be low, Booth School of Business University of Chicago, South Woodlawn Avenue Chicago, USA, p. 1-15.

Andrew C.Call, John L. Campboyee Dan Dhaliwal, James R. Moon, (2017): Employee quality and financial reporting outcomes, Journal of Accounting and Economics, Vol. 64, Issue 1, pp. 123-149.

Moumen, N., Othman, H.B. and Hussainey K., (2015): The value relevance of risk disclosure in annual reports: Evidence from MENA emerging markets, research in international Business and Finance, Vol. 34, pp. 177-204.

Habtoor. O.S; Ahmad, N. Baabbad M. A; Masood, A. ; Mohamd, N.R. and Che Haatt, M.H., (2018): Corportate risk disclosure practice in Saudi Arabia: Secrecy versus transparency, International Journal of Advanced and Applied Sciences, Vol. 5, NO. 12, pp. 42-58.

Bikki Jaggi, Alessandra Allini, Riccardo Macchioni, (2017): The Factors Motivating Voluntary Disclosure of Carbon Information: Evidence Based on Italian Listed Companies, Electronic copy available at: https://www.researchhgate.nte.Frist Published April 25, pp. 1-14.

Eng, Li Li, Li Sun, Thanyaluk Vichitsarawong, (2014): Are Internatinal Financial Reporting Standards – Based and U.S, GAAP- Based Accounting Amounts Comparable? Evidence from U.S. ADRs, 1. Journal of Accounting, Auditing & Finance, Vol. 29 no., 2.

Al- Mannai, Ebtesam S.; Initham M. Hindi (2015): Adoption of IFRS by listed companies in Qatar, Challenges and solutions, Journal: INt. J. of Accounting and Finance, Vol. 5, No. 1.

Rutledge, R, Karim, K. and Gong, J., (2015): Covnergence of PRC GAAP with IFRS, and the comparative Value Relevance between the Two Sets of rEporting Standards: The case of Dual – Listed Chinese Companies Journal of accounting and Finance, 15 (4).

Lawrence, A., Sloan, R and Sun Y., (2013): Non- discretionary Conservatism : Evidence and Implications Journal of Accounting and Economics, 56, (2/3).

Mahdi Salehi, Masomeh tagribi, Shayan Farhangdoust (2018): The effect of reporting quality on stock reurns of listed companies on the Tehran Stock Exchange, International Journal of productivity and performance management, Vol. 67 Issue 1), pp 4-19.

Amelia Oliveira Carvalho, Lucia Rodrigues, Manuel Branco, (2017): Influencing voluntary Disclosure in the Annual Reportes of Portuguese foundations, international Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations, (Vol. 28, Issue 5, October), pp. 2278-2311.

Jeffrey A. Mankin, Jeffrey J. Jewell , Julio A. Rivas, (2017): To improve financial reporting, we Need to Disclose More rElevant information, Electronic Copy available at: https://ssrn.com. Pp. 1-11.

Silvia Consoni Romulado Douglas Colato, Gerlando Augusto, Sampaio Franco de Lima, (2017): Voluntary disclosure and earnings management: evidence from the Brazilian capital market, Paper presented at the American Accounting Association Annual Meeting, Chicago, IL, United States of America, (Vol. 28, NO. 74), pp. 249-263.

Valerio Antonelli, Raffaele D'Alessio, Francesca Cuomo, (2017): Beyond Stakeholders Theory: Financial reporting and voluntary disclosure in Italian SME according to a System dynamics point of view, Economia Aziendale Online, (Vol. 7, No. 4)pp. 285-304.

Zabihollah REzaee, LingTuo (2017): Voluntary Disclosure of Non- Financial Information and Its Association with sustainability performance, Advances in Accounting, Vol. 39, pp. 47-59.

Davide Scaltrito, (2016): Is Voluntary Disclosure Value relevant? Evidence from Italian Listed companies", The international Journal of Business and Finance Research, (Vol. 10, No. 2), pp. 17-30.